









جدول المحتويات

تمهيد بقلم مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مقدمة: 2015 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خدمة الناس والكوكب
مقدمة: 2015 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خدمة الناس والكوكب
تركيز8
جعل التنمية مستدامة
الاستجابة للأزمات, وبناء القدرة على التكيّف
ل كهز
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: بناء القدرة على التكيف. وتأمين مكتسبات التنمية نظرة عن كثب: دعم الانتخابات النزيهة والشفافة, وتعزيز مشاركة المرأة
الدول العربية: المشاركة المدنية والتصدي للنزاعات
الدول العربية: المشاركة المدنية والتصدي للنزاعات
آسيا والمحيط الهادئ: سد الثغرات
أور <mark>وبا ورابطة الدول المستقلة: التحول من خلال الابتكار</mark>
نظرة عن كثب: مد الجسور. والتغلب على التحيّز: مجتمعات غجر الروما في أوروبا
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تأمين المكتسبات التي تحققت بعد جهد جهيد نظرة عن كثب: ليس من الحتمي أن تكون الكوارث الطبيعية فتّاكة: إطلاع الأخرين على خبرة التأهب في منطقة البحر الكاريبي
متطوعو الأمم المتحدة: العمل التطوعي من أجل السلام والتنمية – في الميدان وعبر الإنترنت
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: تيسير التمويل الخاص والعام للفقراء
نظرة خاطفة على النتائج
موراد برنامج الأمم المتحدة الانمائي

تمهيد بقلم مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيكون عام 2015 حافلاً بالمعالم التاريخية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومنظومة الأمم المتحدة برمتها. ففي هذا العام تحل الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة – التي تأسست عام 1945. وفي هذا العام أيضاً سيُختتم السعي الذي بدأ منذ خمسة عشر عاماً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستبدأ حقبة جديدة من الالتزامات الإنمائية الدولية المتوقع الإعلان عنها عندما يقر قادة العالم أهداف التنمية المستدامة في أبلول/ سبتمبر.

وقد أدى البرنامج الإنمائي دوراً مركزياً في رسم الأهداف الإنمائية للألفية والترويج لها ومساعدة البلدان على تحقيقها. وهو يعمل الآن مع الشركاء الوطنيين للتحضير لأهداف التنمية المستدامة، فنحن نساعد على إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي الوطني. ونوفر دعماً قائماً على البيانات لقياس التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف على الصعيدين المحلي والعالمي.

ومن المرجّح أن تتضمن الأهداف الجديدة إتمام العمل غير المنجز لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكون القضاء على الفقر هدفا مركزياً. وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي تحقق على صعيد الحد من الفقر خلال السنوات الأخيرة. ما يزال بليون شخص يعبشيون على أقل من 1.25 دولار في اليوم.

ثمة التزام على عاتقنا بحماية كوكبنا من أجل أجيال المستقبل وصون المكتسبات الإنمائية الحالية التي تحققت بعد جهد جهيد. وستعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيث ستبرم اتفاقية جديدة بشأن المناخ العالمي. ويقود البرنامج الإنمائي جهود الأمم المتحدة لمكافحة الاحترار العالمي حيث يدير حافظة قيمتها 1.3 بليون دولار من مشاريع التصدي لتغير المناخ في 140 بلداً.

وكانت قدرات البرنامج الإنمائي الفريدة واضحة للعيان في تصديه للأزمات العديدة التي أثرت على عالمنا في عام 2014.

ففي سوريا. ساعد البرنامج الإنمائي على إيجاد سببل معيشة في حالات الطوارئ. وهو يدعم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. ويساعد البلدان المجاورة التي توفر المأوى والخدمات لملايين اللاجئين السوريين. ونحن ندعم جمهورية أفريقيا الوسطى إذ تعاني من أزمة وطنية جسيمة. بما في ذلك عبر تقديم المساعدة الانتخابية ودعم الحوار السياسي بين الجماعات والأقاليم. وخلال النفشي المدمر لمرض إيبولا في غرب أفريقيا. عمل البرنامج الإنمائي على ضمان حصول العاملين في مجال التصدي للوباء على ضمان حصول العاملين في مجال التصدي للوباء على أجورهم. كما دعم حملات توعية المواطنين. ووفر خدمات أساسية.

وتمكّن البرنامج الإنمائي من خلال العمل الذي قام به في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم في عام 2014. من إحداث ما يقارب مليون فرصة عمل في مجتمعات محلية منخفضة الدخل. وساعد على زيادة دخل ملايين آخرين من الناس وعزز سبل معيشتهم. كما ضمن العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية توفير أدوية مضادة للفيروس لقرابة 1.4 مليون شخص مصابين بالفيروس. وساعد على مكافحة الوباء من خلال التوعية بكيفية انتشار الفيروس. وساعدت البرامج المكثفة للدعم الانتخابي التي قام بها البرنامج الإنمائي على تسجيل ثمانية عشر مليون ناخب جديد. بمن فيهم أربعة ملايين ناخب في أفغانستان لوحدها.

ودخلت الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج الإنمائي سنتها الثانية حالياً. وهي تركّز مواردنا وخبراتنا على ثلاث أولويات حاسمة. وهي: مسارات التنمية المستدامة. والحكم الديمقراطي. وبناء القدرة على التكيف في مواجهة الصدمات. ونحن نعمل على تحسين الأساليب



التي ننتهجها في التخطيط والتصميم والرصد والتنفيذ. من أجل ضمان تحقيق النتائج بفعالية وكفاءة. ويجري العمل حالياً على تقليص عدد الموظفين في مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك بنحو ثلاثين بالمائة. وفي الوقت نفسه ينتقل الموظفون إلى المراكز الإقليمية كي يكونوا أقرب للبلدان التي نخدمها.

وقمنا أيضاً بتحسين معايير جودة المشاريع وتأثيرها الاجتماعي والبيئي. والتزمنا بمعايير عالية في الشفافية. واحتل البرنامج الإنمائي في عام 2014 المرتبة الأولى في المؤشر السنوي للشفافية في المعونة للوكالات الإنمائية.

ونحن واثقون من أن خبرات البرنامج الإنمائي في الحد من الفقر وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والحكم الديمقراطي والنصدي للأزمات والانتعاش ستظل تجعله شريكاً فاعلاً للبلدان النامية إذ تكافح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتغير المناخ إلا أن فعاليتنا شركائنا في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على شركائنا في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على على هذه الشراكات وتعزيزها إذ يعمل على بناء مستقبل على هدم المجميع.

Helen Clasle
هیلین کلارك
مدیرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي



مقدمة

2015 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في خدمة الناس والكوكب

تتعالى الأصوات في جميع أنحاء العالم للمطالبة بروح القيادة والعمل في عام 2015 من أجل التصدى للفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

وتتطلب هذه التحديات الشاملة عملاً على نطاق العالم.
وفي هذا العام أمامنا فرص غير مسبوقة لتحقيق
المستقبل الذي نصبو إليه. فهذا هو العام الذي سيجتمع
فيه قادة العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك
لإقرار خطة جديدة للتنمية المستدامة. وستسترشد
السياسة الإنمائية وأولويات التمويل للسنوات الخمس
عشرة المقبلة بأهداف التنمية المستدامة الجديدة. بدءا
بتعهد تاريخي بالقضاء على الفقر المدقع. في كل مكان.
وبصفة دائمة.

والتنمية المستدامة وتغير المناخ هما وجهان لعملة واحدة. فتأثيرات تغير المناخ تهدد بتراجع المكتسبات الإنمائية التي تحققت على امتداد عقود من السنين. كما تعرّض المسارات الإنمائية المستقبلية للخطر. ويتضافر العديد من الأسباب الرئيسية الدافعة إلى الفقر في البلدان النامية مع تغيّر المناخ. من قبيل اشتداد حالات الجفاف وازدياد الأعاصير في أوقات غير منتظمة. وثمة فرصة رئيسية أمام الدول الأعضاء في هذا العام للعمل من أجل إبطاء وتيرة تغيّر المناخ الحالية المدمرة. لا سيما مع وجود إمكانية للتوصل إلى اتفاقية جديدة عالمية وهادفة للحد من انبعائات الكربون وللتكيّف. وهذا ما سيمنّل خطوة كبيرة نحو المساعدة على بناء مجتمعات قادرة على التكيّف مع المناخ. وضمان مستقبل مستدام.

وبات من المتعين أن تتمم أهداف التنمية المستدامة العمل الذي بدأته الأهداف الإنمائية للألفية. وألا تتجاهل أحداً. وهذا العام هو الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية التي حشدت العالم حول خطة مشتركة للتصدي لمهانة الفقر. وقد وضعت الأهداف الإنمائية للألفية أغراضاً قابلة للقباس ومتفقاً عليها دولياً للقضاء على الفقر المدقع والجوع. والوقاية من الأمراض الفتاكة القابلة للعلاج. وتوسيع الفرص التعليمية لجميع الأطفال. إضافة إلى ضرورات إنمائية أخرى.

لقد دفعت الأهداف الإنمائية للألفية التقدم في العديد من المجالات المهمة: فيما يتعلق بالفقر, وإمكانية الحصول على موارد المياه المحسنة، والالتحاق بالمدارس الابتدائية, ووفيات الأطفال. ومع ذلك لم تشمل هذه الإنجازات ملايين من الناس, وعلينا بذل جهود لإكمال المهمة من أجل إنهاء الجوع وتحقيق مساواة كاملة بين الجنسين بالمدارس. ويجب علينا الآن أن نوجة العالم نحو مسار بالمدارس. ويبعب علينا الآن أن نوجة العالم نحو مسار مستدام, وينبغي أن تنطبق الخطة الإنمائية الجديدة على جميع البلدان. وأن تعزز السلام والمجتمعات الشاملة للجميع. وأن توقر وظائف أفضل, وتتصدى للتحديات الإنمائية لعصرنا هذا – لا سيما تغيّر المناخ.



عبّأ البرنامج الإنمائي حوالي 2 بليون دولار من التمويل البيئي – خصوصاً تمويل منح من مرفق البيئة العالمية — لخدمة التنمية المستدامة خلال السنوات الأربع الماضية.





صرح الأمين العام للأمم المتحدة في مستهل هذا العام. بأن "عام 2015 سيكون عاماً للعمل على صعيد عالمي. فمع إقرار خطة التنمية لما بعد عام 2015. ومع تحديد مجموعة من الأهداف الإنمائية المستدامة وإقرار اتفاقية جدية وشاملة بشأن تغير المناخ في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام في باريس. أعتقد أنه سيكون بوسعنا وضع مسار لحياتنا وعالمنا نحو مستقبل أفضل".

تعاون غیر مسبوق

عمل البرنامج الإنمائي أثناء التحضير للخطة الإنمائية الجديدة على تيسير المشاورات الدولية الأكثر شمولا على الإطلاق حول القضايا والأولوبات الإنمائية البعيدة الأمد.

وقد صمم البرنامج الإنمائي عملية تشاوريه نفذتها عشرات من أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومجموعة الأمم المتحدة القطرية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً شريكاً مؤسساً في استقصاء "عالمي" غير المسبوق الذي نظمته الأمم المتحدة. وقد جلبت هذه المبادرة أكثر من سبعة ملايين رد من الناس من جميع مناطق العالم. وقد أتاح استقصاء "عالمي" للناس في كل مكان. إلى جانب مئات الاجتماعات المباشرة مع مجموعات من الناس الذين يعيشون في الفقر وجماعات مهمشة. أن يقدموا مدخلات مباشرة لتصميم الخطة الجديدة.

وقاد البرنامج الإنمائي عملية إعداد تقرير مفصّل حول هذه المشاورات العالمية. بعنوان 'مليون صوت: العالم الذي نريد. مستقبل مستدام مع الكرامة للجميع'. وكان هذا التقرير مستقبل مستدام مع الكرامة للجميع'. وكان هذا التقرير 'التجميعي' الذي وجهه الأمين العام في كانون الأول/ ديسمبر 2014 للجمعية العامة حول الخطة الإنمائية لما بعد عام 2015. وعمل البرنامج الإنمائي. بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية وسائر منظومة الأمم المتحدة. على دعم اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة من أجل تحديد مؤشرات قابلة للقياس لرصد التقدم في تحقيق أطر الجديدة وغاياتها.

وتطلعاً نحو عام 2016 وما بعده. يعكف البرنامج الإنمائي وفريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بأكمله على التحضير للعمل مع الحكومات الوطنية والمجتمع المدنى



والقطاع الخاص وشركاء آخرين لتحديد الطريقة الأمثل لإدرج أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية القائمة. وستتعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تعزيز الشراكات وآليات المساءلة ورصد البيانات في الوقت الملائم. والبرنامج الإنمائي مؤهل للقيام بدور مركزي في هذا الصدد مستنداً إلى علاقاته المحلية الوطيدة وقدراته على حشد الهيئات الحكومية الدولية.

ويعمل الممثلون المقيمون التابعون للبرنامج الإنمائي عمل المنسقين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة في معظم البلدان النامية. ويعملون مع جميع الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة ضمن مبادرة "توحيد الأداء" لأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

وهذا يتطلب توثيق التعاون مع الحكومات والشركاء الإنمائيين وضمن أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن

الدعوة إلى سياسات معينة. مع القيام في الوقت نفسه بدعم الأولويات الإنمائية الوطنية من خلال أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

ويعتمد البرنامج الإنمائي في اضطلاعه بهذه المسؤوليات القيادية للأمم المتحدة على خبرات إنمائية موثّقة لموظفيه الدوليين الملتزمين التزاما راسخا. ويوفّر تشجيعاً مؤسسياً مستمراً للابتكار، فالسمعة التي يحظي بها البرنامج الإنمائي في القيادة الفكرية هي التي تمنحه في نهاية المطاف قيمته المضافة باعتباره شريكاً إنمائياً.

وهذه السمعة التي يتمتع بها البرنامج الإنمائي ليست بالشيء الجديد. فهي جزء من بنيته المؤسسية. وهي تقليد مستمر.



يعمل صندوق أهداف التنمية المستدامة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 21 بلداً, ويجمع بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويحسّن حياة أكثر من مليون شخص من خلال برامج التنمية المستدامة.

تفكير جديد

ظل تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي. وعلى امتداد الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة. يأتي بفكر جديد ابتكاري ومؤثر بشأن العديد من القضايا الإنمائية. وأصبح دليل التنمية البشرية الذي وضعناه البديل الأوسع انتشاراً للمقاييس الضيقة للاقتصاد الكلى في قياس التقدم على الصعيد الوطني، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي. وقد عمدت عشرات البلدان النامية إلى إدماج بيانات وتحليلات دليل التنمية البشرية رسمياً في التخطيط السياسي (بدعم من البرنامج الإنمائي) مما ساعد على رفع مستويات الصحة والتعليم لملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال تقارير التنمية البشرية الإقليمية الريادية تحفّز على إجراء حوارات وإصلاحات سياسية مهمة في أفريقيا وآسيا والدول العربية وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بخصوص قضايا تشمل المشاركة المدنية وتغيّر المناخ والأمن الغذائي وإصلاح نظام العدالة الجنائية. وقد أصدر البرنامج الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعام 2014 بعنوان "المضى في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر". وسلط هذا التقرير الضوء على التحديات التي تواجهنا جميعاً إذ نعمل على إعداد خطة التنمية الجديدة لما بعد عام 2015 والوفاء بوعدنا بعدم استثناء أحد. وبيّن التقرير أنه على الرغم من أن توجهات التنمية البشرية إيجابية بصفة عامة، إلا أن الناس في جميع البلدان يظلون مع ذلك معرضين لأخطار متعددة – وأن بعضهم يعانى أكثر من غيرهم عندما تقع الشدائد. ويتعافون ببطء أشد.

وظل البرنامج الإنمائي خلال السنوات الأخيرة في طليعة الجهود الرامية إلى إقرار مساءلة وشفافية أكبر في استخدام الموارد العامة، بدءاً بمشاريعه وبرامجه هو نفسه. وتتمثل إحدى السمات البارزة في هذا المجال في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. والتي دعمت ما يزيد على 300 جهة مانحة خاصة وثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف من الجهات العاملة في المجال الخيري لنشر تقارير بصفة منتظمة على شبكة الإنترنت حول مشاريعها ومساهماتها المالية ومعلومات ذات صلة تحظى باهتمام

وتعتبر الشفافية أمراً أساسياً في مهمة البرنامج الإنمائي. فالبرنامج الإنمائي ملتزم بالعمل العلني من أجل التعجيل بتطوير مستقبل مستدام للجميع. وفي عام 2014, حصل البرنامج الإنمائي على أعلى مرتبة في مؤشر الشفافية الصادر عن المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وقد تضمّن التقييم 68 وكالة مانحة في جميع أنحاء العالم. وقد أصبحت المعلومات والبيانات حول أنشطة البرنامج الإنمائي وتمويله ونتائجه وتقاريره الإخبارية متوفرة ومتاحة أكثر من أي وقت مضى.

وثمة حاجة إلى قيادة قوية وعمل دولى لإنجاز خطة تعكس آمال وطموحات شعوب العالم. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل على توحيد الأمم والمجتمعات من أجل مصلحة الفئات الأشد ضعفاً وتهميشاً. وسيعمل على إحداث تحوّل في التنمية البشرية خلال الأعوام المقبلة.

حل البرنامج الإنمائي في المرتبة الأولى على مؤشر الشفافية في المعونة



استهداف ثلاث أفكار كبيرة

الاستدامة







جعل البرنامج الإنمائي برنامجاً 'يفي بالغرض' من خلال الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2017

يتطلب العمل من أجل وضع إطار جديد للتنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة طرقاً جديدة للعمل. وستشهد الأمم المتحدة نفسها تغييرات من أجل التصدي لهذه التحديات. كما أن البرنامج الإنمائي عاكف على إعادة تنظيم نفسه كي يفي بالغرض في المشهد الإنمائي الجديد لما بعد عام 2015.

وقد قطع البرنامج الإنمائي شوطاً في جهود إعادة الهيكلة. وحقق نتائج ملموسة. فخلال عام 2014. وهو العام الأول من الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2014-2017. نفذ البرنامج الإنمائي خطوات مهمة لتبسيط العمليات واستخدام موارده استخداماً أكثر كفاءة. مع التركيز على التأثير الإنمائي المستمر والقابل للقياس.

ومن المعالم البارزة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لغاية الآن. ما يلي:

- إعادة هيكلة تنظيمية. مع تقليص عدد الموظفين والتكاليف في المقر, وزيادة الموظفين والموارد للبرامج القطرية والإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي:
- إعادة تركيز موارد البرنامج الإنمائي وطاقاته على ثلاث أولويات حاسمة ومترابطة للعمل
 الإنمائي الاستدامة, والحكم الديمقراطي, ومنع الأزمات والاستجابة لها بدلاً من
 مجالات الممارسة المنفصلة مواضيعياً وإدارياً.
- مواءمة العمليات الوطنية والإقليمية للبرنامج الإنمائي مع الخطة الاستراتيجية
 وتقييم النتائج تقييماً صارماً, بطرق منها التقرير السنوي الجديد القائم على النتائج:

- إقامة شراكات إنمائية جديدة. تشمل تعاون البرنامج الإنمائي مع المجتمع المدني
 والقطاع الخاص والتعاون بين الوكالات والتعاون العابر للحدود فيما بين بلدان الجنوب:
- إعلاء مكانة الشفافية والمساءلة. وجعل البرنامج الإنمائي قدوةً في هذا المجال من خلال الممارسة الرائدة التي ينتهجها البرنامج من حيث نشر السياسات على شبكة الإنترنت وتوفير منابر لإتاحة البيانات؛
- تعزيز التنسيق الذي يقوم به البرنامج الإنمائي على المستوى القطري لجهود الأمم
 المتحدة. بحيث تتمكن وكالات الأمم المتحدة 'من توحيد الأداء' في إطار خطة التنمية
 المستدامة الجديدة. مع تركيز خاص على القضاء على الفقر المدقع وإزالة الفوارق
 والاقصاء الاجتماعي.

ولقد أبان البرنامج الإنمائي. منذ عقود. عن قدر كبير من الفعالية في التأثير على السياسات وبناء القدرات بوصفه شريكاً موثوقاً به لشتى الأطراف ذات المصلحة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويدرك البرنامج الإنمائي. مع ذلك. أن عليه القيام بكل ذلك على أحسن وجه من أجل التصدي لتحديات ما بعد عام 2015, وبتركيز أكبر بحيث يظل هذا الجانب مفهوماً وواضحاً للبلدان المستفيدة من البرنامج وللجهات المانحة على حدٍ سواء.

إن ثمة أمور كثيرة موضع رهان. فالبرنامج الإنمائي. بوصفه الوكالة الإنمائية الرئيسية في الأمم المتحدة. يمول ويدير مئات المبادرات المحلية الرامية إلى القضاء على الفقر المدقع والحد من الفوارق والإقصاء الاجتماعي. وفي الوقت نفسه. نحن نساعد البلدان على تطوير سياساتها. ومهاراتها القيادية. وقدراتها المؤسسية. وتحقيق منعة اجتماعية وبيئية أكبر. وتعجيل التقدم الإنمائي والمحافظة عليه.

وستُنتج إعادة الهيكلة الجاربة حالياً عمليات أكثر كفاءة. وخدمات استشارية أفضل لشركائنا. ومؤسسة أكثر انفتاحاً وابتكاراً وفاعلية. والأمر الأهم أن تأثير نتائج هذا التحسين الداخلي المستمر سيكون تأثيراً ملموساً ومباشراً في الحياة اليومية لملابين الناس الذين يعمل البرنامج الإنمائي معهم ونيابة عنهم. في أكثر من 170 بلداً ومنطقة في جميع أنحاء العالم.

جعل التنمية مستدامةً

تحت شمس الصحراء: الطاقة الشمسية تضيء آفاق الصحة والتعليم والتشعيل

تكاد لا تتوفر الطاقة الكهربائية لقرية واحدة من كل مائة قرية في مالي – وهذا نمط معتاد في العديد من أقل البلدان نمواً من البلدان ذات المساحة الشاسعة والهياكل الأساسية المحدودة.

> ومع ذلك تتمتع مالي والبلدان المجاورة بمصدر طبيعي مجاني ولكنه غير مستغل على الأغلب. وهو أشعة الشمس الساطعة والوفيرة. والتي لا يحجبها شيء على امتداد أيام السنة تقريباً.

ومن التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة المحافظة على التقدم المحرز في مستوى معيشة الناس في كل مكان – وخصوصاً الذين يعانون أشد الحرمان – دون تعريض البيئة الطبيعية المشتركة للخطر. ومع ذلك فهذا أمرِّ ممكن أن يتحقق. إذ مع تقدم التكنولوجيا وانخفاض كلفتها. يمكن الآن لمصادر الطاقة النظيفة والمتجددة والمنخفضة الكلفة أن تضيء عتمة الليل وأن توفر الطاقة في النهار حتى في المجتمعات المحلية الأكثر بعداً والأقل

ويتطلب هذا التحوّل مساعدةً تقنية خارجية ودعماً تمويلياً. إلا أنه حالما تنشأ المشاريع الأولى وتبدأ في العمل. يمكن حينها دراسة الأمثلة التي تقدمها ومحاكاة ما حققته من نجاح في أماكن أخرى. وهذا بالضبط ما يحدث في العديد

من البلدان وبمساعدة من البرنامج الإنمائي.

ففي الصومال تفتقر معظم القرى والبلدات الصغيرة لشبكات الربط الأساسية بالتيار الكهربائي، ومن بين تبعات هذه الأمر ضعف الرعاية الصحية. فالمستشفيات تتطلب تياراً كهربائياً دون انقطاع لتشغيل المعدات الطبية وتبريد الأدوية وإمدادات الدم لحالات الطوارئ، كما أن الإضاءة المنتظمة على مدار الساعة هي أمر حيوي للعاملين في الرعاية الصحية وللمرضى على حدٍ سواء. بيد أن الاعتماد على مولدات الطاقة الكهربائية التي تعمل بإمدادات الوقود عير هو أمر باهظ الكلفة. وكثيراً ما تكون إمدادات الوقود غير متوفرة بأي سعر، مما يفاقم صعوبات الحياة اليومية في مناطق النزاعات التى تتحت وطأة الفقر.

وبدأ مكتب البرنامج الإنمائي في الصومال في عام 2014 بتركيب أنظمة للطاقة تعمل بالطاقة الشمسية في أربع مستشفيات ريفية - وهو مشروع ربادي يتضمن مرافق للمراقبة عن بعد من أجل ضمان التشغيل الفعال. وساهم في تمويل المشروع كل من النظام النرويجي للتأهب

في حالات الطوارئ والحكومة البابانية. وقامت الشركة المتعاقدة بتعبئة فريق من الخبراء الدوليين للإشراف على التركيب والتشغيل. وبعد إتمام هذا المشروع التجريبي. سيعمل البرنامج الإنمائي مع 'النظام النرويجي للتأهب في حالات الطوارئ لتحديد الأماكن التي يمكن تكييف هذا النهج لها من أجل تلبية احتياجات شبيهة في مجتمعات محلية ريفية أخرى في الصومال وفي أماكن أخرى في الصنطقة.

وبوسع العمل المنهجي بأنظمة الطاقة الشمسية الكفؤة أن يُحدث تغييراً سريعاً وكبيراً في حياة الناس في العديد من المجتمعات المحلية الأخرى المنخفضة الدخل في المناطق القاحلة المعزولة من العالم. من منطقة الصحراء الكبرى والساحل إلى سهوب وسط آسيا والصحارى الساحلية في أمريكا الجنوبية. يشجع البرنامج الإنمائي أيضاً مشاريع الطاقة الشمسية في بوتسوانا. حيث عملت الطاقة الكهربائية التي توفرت في الآونة الأخيرة على تحرير النساء من المهمة اليومية التي تستهلك وقتاً كبيراً لجمع الحطب لأغراض الطبخ – وهي ممارسة تعود بالضرر على





البيئة أيضاً من جراء إزالة الغابات، وتضر صحة الناس بفعل الأدخنة التي يستنشقونها في داخل البيوت.

ومن بين الأمثلة المبتكرة الأخرى. دعَمَ البرنامج الإنمائي إقامة أنظمة متقدمة للطاقة الشمسية في قرى معزولة في المغرب، وذلك في إطار برنامج "الواحات المستدامة" الجديد للتكيف مع تغير المناخ. وتتضمن مبادرة موارد الطاقة المتجددة هذه تحديث أنظمة الري التقليدية في الواحات بغية تقليص فاقد المياه من جراء الجريان السطحى والتبخر. ولزيادة موارد مياه الشرب المصفّاة.

وبدأ المشروع في بلدة فزنا في إقليم الرشيدية في جنوب شرق المغرب، وحاز على تكريم دولي في عام 2014 إذ حصل على "جائزة التفاحة الذهبية" المرموقة من منظمة غرين. وترمى هذه الجائزة إلى تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص الرفيقة بالنظم الإيكولوجية. وكان من النتائج المباشرة للمشروع أن أصبح بوسع سكان فزنا

التمتع بجولات في شوارع البلدة المضاءة بمائتي مصباح تعمل بالطاقة الشمسية. بعد أن كانت هذه الشوارع تغرق في الظلام سابقاً.

وإلى الجنوب من المشروع المذكور أعلاه. ثمة مشروع يدعمه البرنامج الإنمائي في أرياف مالي يساعد الأسر على تركيب ألواح الطاقة الشمسية على بيوتهم لتوفير الطاقة التي تُستخدم لغلي الماء والطبخ وتشغيل المضخات لري الخضروات في البساتين. وأصبح المستفيدون يتمتعون بإضاءة داخلية لأول مرة في حياتهم. ويوفر البرنامج الإنمائي دعماً مالياً ويدير مساهمات إضافية لهذا المشروع. الذي يعتمد على قوى العمل المحلية. فقد تم تدريب الحدادين في القرى لصناعة مجففات وأفران وسخانات مياه تعمل بالطاقة الشمسية. وتعلّم المتطوعون الشباب تركيب ألواح الطاقة الشمسية وصيانتها.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 30000 شخص يعيشون في أكثر من 50 قرية نائية في مالي بدأوا يستفيدون بالفعل من هذا المشروع. وكان هذا التغيير هائلاً بالنسبة للعديد من النساء اللاتي يعملن في رعاية أسرهن وفي إدارة المشاريع التجارية الصغيرة في الوقت نفسه – ولهذا السبب فإن الطاقة الشمسية هي الآن مجال اهتمام البرنامج الوطنى للطاقة المتجددة والنهوض بالمرأة، وهو برنامج أقرته مالى منذ عقد من الزمن ويدعمه البرنامج الإنمائي.

وتقول نانا سانجار. وهي أم لسبعة أولاد وتشغل منصب نائب رئيس بلدية في بلدتها الصغيرة في شمال مالي، "منذ أن قمنا بتركيب ألواح الطاقة الشمسية. ما عادت النساء تشتري الفحم أو الكيروسين لأداء الأعمال المنزلية. فقد بدأنا بري النباتات بالمضخات التى تعمل بالطاقة الشمسية. كما أصبحت البساتين التي نزرعها تدر ربحاً أكبر بكثير".

الاستجابة للأزمات، وبناء القدرة على التكيّف

تحدّي إيبولا: إنقاذ الأرواح والعمل على الإنعاش

كانت ثلاثة من البلدان الأشد فقراً وهشاشة في العالم – وهي غينيا وليبريا وسيراليون – تبدو في مطلع عام 2014 وكأنها تنهض من أزمات سياسية أو من عقودٍ من النزاعات. وتدخلُ في حقبة جديدة من الاستقرار والانتعاش الاقتصادي.

إلا أن أزمة جديدة وغير متوقعة حلّت بهذه البلدان الثلاثة المتجاورة في غرب أفريقيا: وهي وباء إيبولا الفتاك الذي الجتاحها وأودى بحياة أكثر من 10000 شخص. وكان من بين الضحايا عشرات الأطباء والممرضين المحليين وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين أصيبوا بعدوى المرض بينما كانوا يعملون بشجاعة على مكافحته.

وتوقفت الحياة الاعتيادية, وخُظرت التجمعات العامة, وتوقف السفر من المجتمعات المحلية المتأثرة وإليها, وتعذر على ملايين التلاميذ الذهاب إلى المدراس إذ أغلقتها السلطات لكبح انتشار المرض, وخضعت مستشفيات بأكملها للحجر الصحي, وسعت الحكومات الوطنية ووكالات الإغاثة الدولية والحكومات المانحة جاهدة إلى توفير خدمات صحية طارئة وعاملين في مجال الرعاية الصحية في البلدان الثلاثة.

وكانت الأولوية الأكثر إلحاحاً هي تحديد الأشخاص المصابين ومعالجتهم ونقلهم لمنعهم من الاتصال الجسدي بالآخرين. وفي الوقت نفسه توعية الناس على مستوى المجتمعات

المحلية والمستوى الوطني بكيفية التعامل مع هذا المرض الجديد المرعب.

وقام البرنامج الإنمائي بتجنيد 1300 متطوعٍ في ليبريا حيث توجهوا إلى بيوت الناس لتحديد الأشخاص الذين تظهر عليهم أعراض مرض إيبولا وضمان تلقيهم مساعدة فورية. وكان بوياردي جي بلاي أحد هؤلاء المتطوعين الذين أطلق عليهم اسم 'كاشفي الإصابات'. وهو من منطقة بوبو بيتش الواقعة في ضواحي العاصمة. مونروفيا، وكان من بين أولى الحالات التي كشفها هي حالة ابنة شقيقه، وقال. "كانت ابنة شقيقي تبلغ من العمر ست سنوات. وأصيبت بحمى وكانت تشعر بالوهن. رأيتُ الأعراض واتصلت بالمقر لترتيب نقلها إلى عيادة، وقد كافحتُ ابنة شقيقي لمدة أسبوعين. لكنها توفيت في نهاية المطاف".

وقام بوياردي سريعاً بترتيب إخضاع سائر أفراد الأسرة للحجر الصحي. وقال لاحقاً "أردت التأكد من أنه إذا ظهرت أعراض المرض على أي منهم فسيكون بوسعهم الحصول على

العلاج فوراً. كما نبهتهم إلى أهمية بقائهم داخل المنزل. إذ لا يسعنا التخلص من إيبولا نهائياً إلا إذا التزمنا بالحجر الصحي النزاماً صارماً".

وعمل متخصصو الاتصالات العاملون في البرنامج الإنمائي مع وسائل الإعلام المحلية وجماعات المجتمع المحلي في البلدان الثلاثة لتنظيم حملات توعية استهدفت الفئات السكانية المعرضة للخطر وأكدت على أهمية النظافة وتجنب الاتصال الجسدي مع الأشخاص المصابين بالمرض. وفي ليبريا. ساعد مغنو الراب والفرق المسرحية المحلية على نشر هذه الرسالة، وقام البرنامج الإنمائي بتوزيع أجهزة راديو تعمل بالطاقة الشمسية كي يتمكن الناس في الأماكن النائية من متابعة الأخبار الوطنية والإرشادات الصحية حول المرض. وقام البرنامج الإنمائي في سيراليون بتدريب سائقي الدراجات النارية التي تنقل الركاب بالأجرة كي يتحدثوا مع الركاب حول منع انتشار مرض إيبولا. وتم الوصول إلى مع الركاب دول منع انتشار مرض إيبولا. وتم الوصول إلى مع توفير ترجمة للغة الإشارة. إضافة إلى توزيع منشورات



بلغة برايل استهدفت المكفوفين. ونظم البرنامج الإنمائي في مدينة نتسيريكوري، وهي ثاني أكبر مدينة في غينيا، تجمعاً كبيراً متعدد الأديان شارك فيه قادة دينيون من المسلمين والكاثوليك والبروتستانت، للمساعدة في توعية حوالى 3500 امرأة ورجل وطفل حول كيفية حماية أنفسهم وعائلاتهم من وباء إيبولا.

ووضعت أزمة إيبولا نهاية مفاجئة للنمو الاقتصادي الذي حققته المنطقة في الآونة الأخيرة. فقد أدت إلى توقف التجارة الخارجية، وشل قطاعي الزراعة والتعدين الحيويين. وتدمير تجارة التجزئة المحلية، بدءاً بالمتاجر الكبرى في المناطق الحضرية وحتى أسواق الخضار في القرى. وما هي إلاّ بضعة أشهر حتى انخفض دخل الأسر المعيشية بما يقدر بعشرين بالمائة في سيراليون وخمسة وعشرين بالمائة في ليبريا.

وحُرمت الحكومات على نحو مفاجئ من مئات ملايين الدولارات من إيرادات الضرائب المتوقعة - وذلك في وقت اشتدت فيه المطالب الموجهة إلى الحكومة أكثر من أي وقت مضى، وبادر البرنامج الإنمائي إلى تقديم يد العون. إذ عمل على تنسيق تدفق الإغاثة الطارئة وأدار دفعات الرواتب المباشرة لآلاف من أخصائيي الرعاية الصحية وأفراد الشرطة وغيرهم من موظفي القطاع العام الأساسيين.

ووفّر البرنامج الإنمائي أيضاً معونة موجهة لفئات معينة على المستوى المحلي. ففي ليبريا. على سبيل المثال. نظم البرنامج الإنمائي صرف مبالغ نقدية لتعويض مئات البائعين في الأسواق الذين تلقوا أمراً بالتوقف عن بيع لحوم حيوانات الأدغال – والتي يعتقد متخصصو علم الأوبئة بأنها مصدر محتمل لفيروس إيبولا. وساعد البرنامج الإنمائي استمرار معالجة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والذين توقف العديد منهم عن تلقي العلاج أثناء انتشار مرض إيبولا بسبب الخوف والعزلة وكذلك بسبب الضغوط الهائلة التي تعرضت لها خدمات الرعاية الصحية الوطنية.

وبفضل العاملين في مجال الرعاية الصحية الملتزمين والدعم الدولي من الأمم المتحدة وجهات عديدة أخرى. تقلص عدد الحالات الجديدة إلى صفر تقريباً في ليبريا. كما يتناقص عددها بصفة مستمرة في سيراليون وغينيا.

لكن الوباء لم يُهزم بعد. أما المخلّفات الاقتصادية والنفسية فستسمر لفترة طويلة في هذه البلدان الثلاثة في منطقة غرب أفريقيا. وتظل النساء معرضات للخطر على نحو غير متناسب. فبحكم تقديمهن للرعاية للأسر والمجتمعات المحلية. فإنهن معرضات باستمرار لاحتمال الإصابة بالعدوى. ومع ضخامة العبء الذي تتحمله المرافق

الطبية، ظلت النساء الحوامل دون رعاية صحية لمرحلة ما قبل الولادة ودون خدمات أساسية أخرى متصلة بالولادة. مما يعرض الأمهات والأطفال الحديثي الولادة للخطر.

وتحسباً للمستقبل. كلّف الأمين العام للأمم المتحدة البرنامج الإنمائي بقيادة مبادرات منظومة الأمم المتحدة بشأن الانتعاش المتصل بأزمة وباء إيبولا. وقد وضع البرنامج الإنمائي في إطار هذه الجهود أربع أولويات, وهي: تشجيع العمالة، وإعادة بناء قطاع الرعاية الصحية، والاستعداد لأي انتشار مستقبلي لوباء إيبولا، ودعم الاستقرار السياسي

وكما صرحت مديرة البرنامج الإنمائي، هيلين كلارك، بعد زيارتها للبلدان الثلاثة أثناء انتشار الوباء. "يجب علينا الآن أن نضع أسس الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المستدام من خلال إقامة مؤسسات وأنظمة قادرة على التكيف وتوفير خدمات محسّنة. ومن خلال إيلاء الأولوية للتنمية البشرية وتمكين المواطنين".

تعزيز الحكم الديمقراطي

المساعدة القانونية للمهمشين: مساعدة السكان الأصليين ليتمكنوا من اللجوء إلى القضاء

إيلينا دي باز هي امرأة من أقلية الإكسل التابعة لشعوب المايا الأصلية. وتعيش في قرية صغيرة في المرتفعات الغربية في غواتيمالا، وقامت مؤخراً بعمل شجاع وغير معتاد.

فقد توجهت إلى المحكمة وقدمت شهادة علنية بشأن الأحداث المروعة التي شهدتها ووقعت ضحية لها قبل سنوات عديدة عندما احتل جنود من الجيش قريتها. وكان ذلك في عام 1982. وقتل الجنود والدتها والعديد من القروبين الأخرين. وتعرضت إيلينا لاغتصاب وحشي. ولكن الجنود لم يقتلوها. وكانت تبلغ من العمر حينذاك اثني عشر عاماً.

وقتل ما يزيد عن 200000 غواتيمالي وشُرّد أكثر من 50000 شخص خلال النزاع المسلح الداخلي الذي استمر 36 عاماً ما بين عامي 1960 و 1996. وبمساعدة من البرنامج الإنمائي والوكالات الشقيقة. ما انفك هذا البلد يحاول معالجة الجراح العميقة التي خلفها هذا النزاع الذي امتد عقوداً من الزمن. ويعمل البرنامج الإنمائي مع حكومة غواتيمالا والمجتمع المدني لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق السلم والأمن لجميع المواطنين.

وكانت الشهادات التي أدلت بها إيلينا وتسع نساء أخريات من أقلية الإكسل ممن تعرضن لعنف جنسي أثناء النزاع.

هي أول مرة تُسجل فيها قصص عن تلك الفظاعات في السجلات الرسمية. وكانت هذه الشهادات جزءاً من 97 شهادة استمعت إليها المحاكم الوطنية كأدلة في المحاكمات التاريخية لجرائم الحرب التي عقدتها غواتيمالا. حيث وجهت المحاكم اتهامات لقادة عسكريين ولرئيس سابق بارتكاب جرائم ضد السكان الأصليين وجماعات المعارضة.

وقالت إبلينا بعد أن أدلت بإفادتها. "إن تعرّفي على نساء أخريات ممن عانين مما عانيت منه منحني قوةً وشجاعةً أكبر إذ ما عدت أعاني من هذه التجربة بمفردي".

وثمة العديد من ضحايا العنف في تلك الفترة ممن لم يتمكنوا حتى الآن من سرد ما حدث لهم أمام تلك المحاكم. ويعود ذلك جزئياً للعوائق الاقتصادية والجغرافية والثقافية. وفي حين أن 83 بالمائة من الضحايا الذين سجلت لجنة الحقيقة إفاداتهم ينتمون إلى جماعات المايا من الشعوب الأصلية. إلا أن جلسات المحاكم تعقد في العاصمة التي تقع على مسافة بعيدة عن المجتمعات المحلية في

مناطق المرتفعات التي حدثت فيها الانتهاكات والتي ما زال معظم الشهود يعيشون فيها. وتجري المحاكمات باللغة الإسبانية. وهي لغة لا يتقنها العديد من مواطني غواتيمالا من الشعوب الأصلية الذين يصل عددهم إلى ستة ملايين نسمة ويتحدثون بلغاتهم الأصلية. كما أن الناس ما زالوا يخشون التحدث علناً أمام المحاكم.

يسعى برنامج العدالة الانتقالية التابع للبرنامج الإنمائي إلى تقديم المساعدة للتغلب على هذه العقبات إذ يعمل على تعزيز الحق في معرفة الحقيقة وفي العدالة وتوفير تعويضات كاملة للضحايا ويروّج لثقافة السلم من أجل منع تكرار مثل هذه الفظائع. وكانت إيلينا من بين السكان الأصليين من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ممن حصلوا على مساعدة قانونية واستشارات نفسية ومساعدات لوجستية. كما عمل البرنامج الإنمائي على ضمان حماية هذه الشهادات وحفظها. وقد دعت مواثيق السلام التي توسطت الأمم المتحدة في إبرامها في غواتيمالا إلى إجراء تحقيقات شاملة والكشف الكامل عن تجربة البلد وعن حالات انتهاكات حقوق الإنسان.



وأصبحت الآن أكثر من 17 مليون وثيقة من سجلات الشرطة الوطنية السابقة متاحة لجميع مواطني غواتيمالا. وذلك بمساعدة فنية من البرنامج الإنمائي وموارد من حكومات كندا والدانمرك وهولندا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية وإقليم الباسك وكاتالونيا وصندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة. كما جرت مئات العمليات لاستخراج الجثث. مما أتاح التعرف على أكثر من 2000 ضحية ومن ثم إجراء مراسم دفن لائقة. وقد حصل أكثر من 200000 من أفراد عائلات الضحايا في كل عام على استشارات قانونية ونفسية بينما كانوا يبحثون عن أحبائهم المفقودين.

وتعد مساعدة السكان الأصليين والجماعات المهمشة الأخرى من أجل تمكينهم من الحصول على العدالة من أولويات برامج الحكم الديمقراطي التي يديرها البرنامج الإنمائي في أجزاء أخرى من العالم أيضاً.

وقد عمل البرنامج الإنمائي في بنغلاديش مع السلطات المحلية والجماعات المعنية بالمساعدة القانونية لمساعدة السكان الأصليين على الحصول على تمثيل قانوني أكثر نزاهة في المحاكم، وكما هو الحال في أماكن

أخرى. تظل جماعات السكان الأصليين القاطنين في أماكن نائية تعانى من مواطن ضعف من الناحية المالية واللغوية والقانونية عندما تتعامل مع السلطات الوطنية. وسلط المكتب القطرى التابع للبرنامج الإنمائي الضوء على حالة جدهو تشاندرا تشاكما الذي يبلغ من العمر 67 عاما. وهو يعيش في المناطق القبلية في منطقة رانغاماتي الجبيلة في بنغلاديش، والتي يصل سكانها إلى مليوني نسمة. فقد اتهمته السلطات بارتكاب عمليات حرق في غابات محمية بغية استغلالها في الزراعة. وكان يواجه غرامات باهظة وربما السجن، إلا أنه أنكر الاتهامات فوراً. واستُدعى للمثول أمام المحكمة في بلدة يتطلب الوصول إليها ثلاثة أيام سفر بالحافلة. وكانت جلسات المحكمة تؤجل دون إشعار. مما يتطلب مزيداً من السفر المكلف. ولم يتمكن جدهو من تحمل كلفة الاستعانة بمحام كما لم يتمكن من فهم مجريات المحكمة. إلا أنه لجأ إلى برامج للمساعدة القانونية يدعمها البرنامج الإنمائي مما مكنه من الطعن في الاتهامات وتجنب عقوبة السجن.

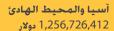
وهناك العديد من جماعات البدو الرُحّل والجماعات المتجولة في جميع أنحاء العالم تظل دون تمثيل أو دفاع قانوني أمام الأنظمة القضائية الوطنية. وهذه مشكلة غالباً

ما تكون متجذرة في أنماط تاريخية من التمييز. ويعمل البرنامج الإنمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجماعات الأقزام. إذ أن سبل معيشتهم التقليدية القائمة على الترحّل معرضة للخطر من جراء الدعاوى المتعلقة بملكية الأرض. وفي شرق أوروبا. يعمل البرنامج الإنمائي مع السلطات المحلية في مشاريع ريادية للارتقاء بمستوى المعيشة والوضع القانوني لأقلية غجر الروما.

ويساعد ضمان المعاملة القانونية المنصفة والمتساوية للجماعات المهمشة على ضمان حقوق الإنسان لجميع الناس - وذلك في الوقت الحالي وعلى مر الأجيال المقبلة. وقالت إيلينا دي باز بعد أن أدلت بإفادتها أمام المحكمة. "من المهم تحقيق العدالة، لأنني لا أريد أن يعاني أبنائي مما عانيت منه. وأنا لا أريد أن يتكرر ما حدث في المستقبل

إنفاق البرامج القطرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2004 بدولارات الولايات المتحدة

أولي لغاية نيسان/أبريل 2015



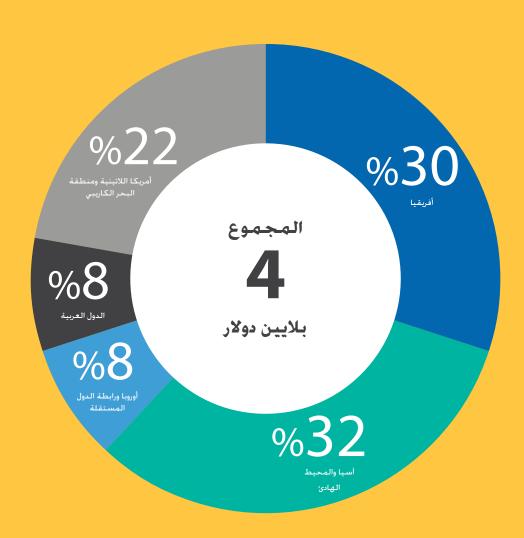
أ<mark>فريقيا</mark> 1,199,794,248 دولار

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 885,713,581 دولار

> الدول العربية 333,481,223 دولار

أوروبا ورابطة الدول المستقلة 323,749,271 دولار

> المجموع 3,999,464,735 دولار



(المصدر: فريق الأثر الإنمائي/ مكتب الشؤون الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)





الأولويات البرامجية

- تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
 - القضاء على الفقر
- الحفاظ على النظم الإيكولوجية
 - المشاركة المدنية
 - بناء القدرات
 - الانتعاش بعد انتهاء النزاعات

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بناء القدرة على التكيف، وتأمين مكتسبات التنمية

دخلت أفريقيا في عام 2014 المرحلة النهائية من جهودها الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية, وبدأت التحضيرَ للمجموعة التالية من الأهداف الإنمائية العالمية والوطنية, والتي سيعتمدها زعماءُ العالم في أيلول/ سبتمبر 2015. وأول هدفٍ من أهداف التنمية المستدامة الجديدة المقترحة هو القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030. مع التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هذا الهدف الدولي المشترك.

ويأتي الإعلان عن انطلاق هذه الحملةِ الطموحة المناهِضة للفقر على خلفية النمو الاقتصادي المشجع الذي شهدته معظم أرجاء القارة. فنصيب أفريقيا من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2050. وفقاً لحسابات مصرف التنمية الأفريقي. وتشهد المنطقة بأسرها ارتفاعاً في نسبة الالتحاق بالمدارس وفي معدل العمر المتوقع أيضاً. وباتت الحكومات الديمقراطية هي القاعدة السائدة فيها. حيث من المتوقع أن يشهد عام 2015 وحده 15 عملية انتخابية وطنية.



ومع ذلك لا تزال أفريقيا تواجه تحديات عديدة. كما تبيَّن ذلك من تفشي وباءُ ايبولا الفتّاك وتداعياته التي طالت بلداناً في منطقة غرب أفريقيا في عام 2014. واستمرار حالةِ عدم الاستقرار السياسي والنزاعات في أجزاء من منطقة الساحل ووسط أفريقيا. وتتركز الدول القاصرة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا جنوب الصحراء على نحو غير متناسب. ولا تزال معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والوفيات النفاسية فيها الأعلى في العالم.

واتخذت البلدان الأفريقية في عام 2014. في أعقاب عمليةٍ تشاورية قدَّم فيها البرنامج الإنمائي الدعمَ الفني. موقفاً مشتركاً بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 – وهي المنطقة الوحيدة في العالم التي أقدمت على ذلك حتى الآن. ومن أجل مواصلة هذا التعاون وتعزيزه. وقع البرنامج الإنمائي والاتحاد الأفريقي اتفاقاً في أيلول/سبتمبر 2014 للعمل سوياً من أجل تحقيق هذه الأهداف على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة. ويحدد هذا الاتفاق الإطاري الاستراتيجي الجديد ثمانية مجالات ذات أولوية للتعاون مع الاتحاد الأفريقي. وهي: النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة: والحكم الديمقراطي: وسيادة القانون والمساءلة: ومنع النزاعات: وإدارة أخطار الكوارث: وبناء القدرة على التكيف: وتغير المناخ، وتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام 2015.



جهود جارية

وحسبما يؤكده الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بخطة التنمية لِما بعد عام 2015. لا يوجد عاملٌ أكثر أهميةً في تقدم القارة على المدى الطويل من السلام والاستقرار. ويُعتَبرُ البرنامج الإنمائي في بلدان عديدة في أفريقيا جنوب الصحراء شريكاً أساسياً في مواصلة جهود الإنعاش بعد انتهاء النزاع. والعمل على إعادة بناء المؤسسات. وتعزيز المشاركة المدنية. والمساعدة في توفير مسارات نحو تحقيق التنمية المستدامة والشاملة. والحوكمة التجاوبية.

- ففي جمهورية أفريقيا الوسطى, اضطر ثلث السكان البالغ تعدادهم 2.5 مليون نسمة إلى الفرار من ديارهم, حيث صار نصفهم لاجئين في البلدان المجاورة ونصفهم الآخر مشردين داخليا. ويدعم البرنامج الإنمائي دعماً فعلياً جهود الحكومة الانتقالية لمواصلة الحوار السياسي والمصالحة الوطنية, بما في ذلك تنظيم انتخابات لاختيار حكومةٍ جديدةٍ شاملة للكافة, وفي عام 2014, ساعد البرنامج الإنمائي في إجراء دراسة استطلاعية وطنية أفضت إلى وضع خريطة بأكثر الاحتياجات إلحاحاً للهياكل الأساسية والخدمات, وعمل كذلك مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام ومع البنك الدولي لاستئناف دفع رواتب موظفي القطاع العام الذين لم يتقاضوا أجورهم منذ شهور, وعزز البرنامج الإنمائي أيضاً عملية مد الجسور بين الجماعات العرقية والدينية في البلاد.
- وفي جنوب السودان. يقدّم البرنامج الإنمائي الدعمّ من أجل منع الأزمات والانتعاش منها عبر مبادرات عديدة تُنفَّذ في جميع أنحاء البلد وتركز على بناء الدولة الفتية. وفي مشروع تدريبي طموح تموله النرويج. جلبَ البرنامج الإنمائي 200 موظفٍ مدني



- متمرس من إثيوبيا وكينيا وأوغندا المجاورة لقضاء عامين في جنوب السوادن للعمل مع نظرائهم هناك في 22 وزارة حكومية ووكالات أخرى على مستوى المركز والولاية والمقاطعة.
- وفي بوروندي يعمل البرنامج الإنمائي مع السلطات المحلية لإعادة إدماج مجتمعات المناطق الحدودية المعرضة للخطر، في الحياة الوطنية بمنحها فرصاً اقتصادية جديدة وفرصاً أكثر للمشاركة المدنية، وفي يبجبريا تخرَّج حوالي 150 من الناجين من النزاع المسلح في ولاية بلاتو من برنامج تدريب مهني مدعوم من البرنامج الإنمائي. وهو الآن قيد التوسيع ليشمل ضحايا العنف في الولايات الشمالية الأخرى، وكان عبد الكريم موسى، الذي يبلغ من العمر 20 عاماً. قد فقد عدداً من أصدقائه وخسر أملاكاً عائلية بسبب العنف الدائر في ولايته، ولكنه بات الآن يجيد الخياطة بفضل برنامج التدريب المهني، ويقول عبد الكريم: "سوف نتقن مهاراتنا في الوقت الحاضر في خياطة الملابس، حتى نجني ما يكفي من المال لإعانتنا على الذهاب إلى المدرسة ومساعدة عائلاتنا."







تغير المناخ

يتمثّل أحد أخطر التحديات التي تواجه أفريقيا جنوب الصحراء في التهديد الذي يفرضه تغير المناخ. فلا توجد منطقة على وجه الأرض أكثرً عرضةً منها لمخاطر ارتفاع درجات حرارة الهواء والماء. بالإضافة إلى الجفاف الشديد المتفاقم وغيره من أنماط الطقس الجامحة الأخرى. ووجود عددٍ هائل من الريفيين المعتمدين على زراعة الكفاف وصيد الأسماك على نطاق صغير. ولا يمكن مواجهة هذا التحدي إلا من خلال مبادرات إقليمية وعالمية منسَّقة في مجال السياسات ترمي إلى إبطاء وتيرة الاحترار العالمي والتخفيف من حدة آثاره

وفي عام 2014. قدَّم مكتب البرنامج الإنمائي في أفريقيا الدعمَ لتنفيذ مبادرة تكيُّف أفريقيا مع تغير المناخ في بوركينا فاسو والنيجر وملاوي وموزامبيق وتنزانيا. وساعدَ تلك البلدان في تحسين نوعية البيانات. وإدارة المعلومات. وقياس المخاطر المناخية. وجلب التمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ. ونفَّذ البرنامج الإنمائي تقييمات لجاهزية تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ في إثيوبيا وكينيا وليسوتو وموزامبيق وتنزانيا وزامبيا. وساعدَ الجماعةَ الإنمائية للجنوب الأفريقي دون الإقليمية في إعداد خطةِ عملٍ للاقتصاد الأخضر تركز على استراتيجيات النمو المنخفض الانبعاثات والمتكيف مع تغير المناخ في المنطقة.

وتكمّل هذه الجهود الإقليمية مبادراتٌ محليةٌ موجهة. ومن أمثلتها ما يلي:

- الفحم هو الوقود الأكثر استخداماً لأغراض الطبخ في أرياف أفريقيا جنوب الصحراء.
 وهو يساهم في إزالة الغابات وتلوث الهواء. ويتسبب في أمراض الجهاز التنفسي عند
 استخدامه في الأماكن المغلقة. ويعمل البرنامج الإنمائي في كوت ديفوار وبلدان
 أخرى على إدخال أساليب أكثر كفاءة في إنتاج الفحم. وأكثر قدرة على خفض انبعاثات
 الكربون. وممارسات أفضل في إدارة الغابات. وبدائل اقتصادية للنساء المعتمدات في
 سُبل عيشهن على مبيعات الفحم.
- وفي سيشيل قدَّم البرنامج الإنمائي المشورة الفنية والقانونية لتوسعة الحدائق
 الوطنية والمحميات البحرية في البلد والمهددة بسبب ارتفاع مستوى البحر. ويركز عمل
 البرنامج الإنمائي على موقعين من مواقع التراث العالمي: محمية الدَبرة النائية الفريدة
 بيئياً وثاني أكبر جزيرة مرجانية في العالم. وحديقة فالي دي ماي الوطنية التي يرتادها
 الزوار من كل حدب وصوب. والتي أصبحت مكتفيةً ذاتياً بفضل زيادة إبرادات السياحة.
 وتشكّل مصدراً مهماً يدر المال على محمية الدبرة.
- وفي إطار مبادرة من مبادرات التنمية المستدامة الأكثر ابتكاراً. في غاناً عمل البرنامج الإنمائي مع السلطات المحلية لجمع الثلاجات القديمة العديمة الكفاءة من المنازل في جميع أنحاء البلاد واستبدالها بثلاجات جديدة أقلَّ استهلاكاً للكهرباء. تحافظ على الطعام طازجاً لفترة أطول. وفي المحصلة. انخفضت قيمة فواتير الكهرباء للأسر المعيشية. وانخفض مستوى استهلاك الطاقة على الصعيد الوطني.

نظرة عن كثب

دعم الانتخابات النزيهة والشفافة. وتعزيز مشاركة المرأة



كثيراً ما تغفل التغطية الإخبارية للقارة عن أن معظم البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء باتت تعقد دورياً انتخابات مفتوحة وديمقراطية وتنافسية. يشهد بعضها أعلى نسب الإقبال في العالم. ومن المقرر في عام 2015 أن تُعقد 15 عملية انتخابية وطنية في المنطقة. وهو رقم قياسي.

واستمر البرنامج الإنمائي في تقديم المساعدة الفنية للسلطات الانتخابية الوطنية كأولوية من أولوياته. حيث عمل في عام 2014 على دعم الانتخابات الرئيسية في العديد من البلدان الأفريقية. مثل غينيا-بيساو وملاوي وزامبيا. وساعد الهيئات الانتخابية المحلية في بلدان أخرى تحضيراً لإجراء انتخابات في عام 2015. وسيراً على انتخابات تحظى بمصداقية وتتسم بالنزاهة والشفافية وفي مناخ يسوده السلام والأمن. مع الالتزام بالإدماج الاجتماعي والسياسي.

وفي غينيا-بيساو ساهمت المساعدة المقدمة في تحقيق نسبة إقبال بلغت 88 بالمائة في الجولة الأولى – وهي أعلى نسبة في تاريخ البلد. وفي ملاوي. ساعدَ البرنامج

الإنمائي في تسجيل 7.4 مليون شخص من أجل التصويت. وفي سان تومي وبرينسيبي. زوَّد البرنامج الإنمائي اللجنة الانتخابية الوطنية بالتكنولوجيا البيومترية الجديدة لتسجيل آلاف الناخبين. وكثير منهم من النساء اللواتي لم يسبق لهن الإدلاء بأصواتهن. وفي مالي. حيث ساعد البرنامج الإنمائي السلطات في استئناف الخدمات العامة وإعادة فتح المحاكم والبلديات في منطقة تومبكتو التي شهدت قلاقل حتى عهد قريب. ساعد المتخصصون في الانتخابات المحلية التابعون للبرنامج الإنمائي في التحضير لدورة الانتخابات البلدية المقبلة. وهي خطوةً رئيسيةً ليوتجاه استعادة الثقة العامة والأمن.

عملَ البرنامج الإنمائي. على المستوى الإقليمي. مع وحدة الديمقراطية والمساعدة الانتخابية التابعة للاتحاد الأفريقي من أجل تدريب مراقبي انتخابات من الاتحاد الأفريقي ونشرهم في بلدان القارة.

وعمل البرنامج الإنمائي أيضاً على تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي للتصديق على الوثيقة التاريخية: الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم.

ويركز البرنامج الإنمائي في مساعدته الانتخابية بصفة خاصة على زيادة مشاركة المرأة في التصويت. وإجراء مناظرات في إطار الحملات الانتخابية. ثم في دوائر الحكومة باعتبارهن صانعات قرار في نهاية المطاف. وتذهب تقديرات الانتحاد البرلماني الدولي إلى أن 22 بالمائة فقط من أعضاء البرلمانات اليوم هم من النساء. غير أن أفريقيا تجاوزت هذا المنعطف. وباتت رواندا تتصدر دول العالم. حيث تستحوذ النساء فيها على 64 بالمائة من مقاعد البرلمان. بينما وتبوب أفريقيا 40 بالمائة أو أكثر، ولكن بعض البلدان وقد ساعد البرنامج الإنمائي في تنظيم برامج تدريبية في نيجيريا لأكثر من مائة مرشحة من المترشحات لأول مرة نيجيريا لأكثر من مائة مرشحة من المترشحات لأول مرة على مستوى الولايات والمستوى الوطني.

وللمساعدة في إقامة الروابط بين البرلمانيات الأفريقيات المتزايد عددهن. جلب البرنامج الإنمائي برلمانيات من مناطق البحيرات الكبرى والساحل للقاء البرلمانيات في رواندا وتبادل الأفكار حول كيفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي أديس أبابا. عقد البرنامج الإنمائي اجتماعاً على مستوى القارة لبرلمانيات بارزات بهدف مناقشة التحديات التي يواجهنها في المنطقة. ووفقاً لأوزونيا أوجيلو. رئيس فريق الحكم وبناء السلام في أفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي. "من خلال بناء كتلة حرجة أفريقيا التابات الأفريقيات، نضمن أن تعكس المناقشات والسياسات المستقبلية وجهات النظر الجنسانية، وهو ما يعود بالفائدة على المجتمع بأسره."



الدول العربية

المشاركة المدنية والتصدي للنزاعات

مع أن منطقة البلدان العربية قطعت شوطاً طويلاً في مجالات من قبيل معدلات الالتحاق بالمدارس والمعايير الصحية, يعمل البرنامج الإنمائي مع الحكومات لمساعدة المنطقة على تحقيق أداء أفضل في ترجمة إمكاناتها الكبيرة إلى مكتسبات إنمائية تتناسب مع هذه الإمكانات، فعلى سبيل المثال. ما زالت معدلات الوفيات النفاسية مرتفعة عند مقارنتها بمناطق أخرى ذات مستوى دخل مماثل، ولا تشارك من النساء العربيات في قوى العمل إلا بمناطق أخرى ذات مستوى دخل مماثل، ولا تشارك في البلدان النامية. وما تزال النساء يواجهن عقبات قانونية واجتماعية في العديد من البلدان العربية عندما يسعين إلى المساواة في الحقوق والمشاركة الكاملة في الحياة المدنية على الصعيد الوطني، كما يتخلف قطاع المشاب إلى حد بعيد مقارنة بإمكاناتهم الكامنة. وفي جميع أنحاء المنطقة.

المشاركة

وضع البرنامج الإنمائي ضمن أولوياته في جميع أنحاء المنطقة دعم النهوض بالمساواة بين الجنسين. من خلال القيام مثلاً بتوسيع إمكانية الحصول على الخدمات الصحية لـفائدة 27000 امرأة في الصومال. ودعم أكثر من 300000 امرأة في مصر للحصول على بطاقات الهوية الوطنية للمرة الأولى. وتدريب أكثر من 500 امرأة في الأردن للعمل في القطاعات التي تشهد تنافساً كبيراً. واستحدث البرنامج الإنمائي في عام 2014 برنامجاً جديداً لتمكين المرأة يدعى 'مشاركة'. وهو يهدف إلى تعزيز تمكين المرأة من خلال إجراء إصلاحات في القوانين والسياسات وزيادة تمثيل المرأة في أجهزة الحكم. ووقع البرنامج الإنمائي اتفاقية في عام 2014 مع منظمة المرأة العربية دعماً لهذه الجهود وللقيام بعمل مشترك لتقديم مقترحات سياسية والاضطلاع بأنشطة دعوة من أجل الحد من الفجوات الجنسانية ولتعزيز الحوار الإقليمي حول السلام والأمن وحقوق المرأة.

ويمثل التزام البرنامج الإنمائي بالمشاركة الكاملة للمرأة في الشؤون المدنية عنصراً مركزياً في دعمه للأنظمة الانتخابية النزيهة والشاملة للجميع. ويتضمن هذا الدعم أيضاً خدمات استشارية فنية للسلطات الانتخابية الوطنية:

نشر البرنامج الإنمائي في عام 2014. وفي إطار برنامجه المعني بالحكم الديمقراطي. مسرد مصطلحات ثلاثي اللغات وهو الأول من نوعه في العالم يحتوي على الألفاظ والعبارات الشائعة في إدارة الانتخابات (باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية). مع شرح واضح للمفاهيم الأساسية المستخدمة في أنظمة انتخابية مختلفة.

وقد صُمم 'معجم مصطلحات الانتخابات' الجديد بصفة أساسية للهيئات التي تشرف على الانتخابات. والتي تعمل بصفة وثيقة مع البرنامج الإنمائي في العديد من بلدان المنطقة. وقد أخذت الترجمات العربية بالاعتبار

التنوع اللغوي الإقليمي في ثمانية بلدان مشاركة. وهي: مصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا وفلسطين وتونس واليمن. ويأخذ القاموس بالاعتبار أيضاً طائفة واسعة من الممارسات والخبرات والأنظمة القانونية المتعلقة بالانتخابات في العالم الناطق بالعربية. وهذا يعني أن ثمة مصطلحات مختلفة تُستخدم في البلدان المختلفة للإشارة إلى نفس المهمات أو القضايا أو الوظائف أو الأنشطة الانتخابية. وبعد هذا المعجم جهداً رائداً لتجسير الفجوات ولتعميق الالتزام المشترك في جميع أنحاء المنطقة بعمليات انتخابية وطنية نزيهة وشفافة وشاملة للجميع.



فترة حافلة بالتحديات



على الرغم من التقدم الذي حدث مؤخراً في الحكم الديمقراطي. تظل الصراعات السياسية والنزاعات المسلحة تعيق تقدم التنمية البشرية في شتى أنحاء المنطقة. من ليبيا والصومال في شمال أفريقيا إلى الأرض المحتلة في فلسطين والأزمة المتفاقمة في سوريا. ويعمل البرنامج الإنمائي مع شركاء محليين ودوليين في جميع هذه المناطق من أجل تشجيع المصالحة والقدرة على التكيّف والتعافي والعودة إلى التنمية.





في فلسطين، فرحوالي ربع سكان غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة من بيوتهم أثناء القتال والقصف المدفعي. في عام 2014 اللذين أديا إلى مقتل 2200 شخص على الأقل. كان منهم 1500 مدني غير مقاتل حسب التقديرات. ودُمر ما يقارب 20000 بيت وشقة في حين تعرضت 144000 وحدة سكنية لأضرار. كما تعرضت مرافق الخدمات العامة لضرر شديد.

وقام البرنامج الإنمائي من خلال <mark>برنامج تقديم المساعدة</mark> إلى الشعب الفلسطيني الذي يديره منذ فترة طويلة بدور قيادى في إزالة الإنقاض وإقامة ممرات آمنة عبر شوارع غزة التي تعرضت للقصف وتراكمت فيها الأنقاض. كما قام بدور قيادي في إعادة تشغيل خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي. ويقدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية. مساعدة لإعادة بناء البيوت المتضررة

للعائلات المشردة في غزة. ويواصل البرنامج الإنمائي تشجيع فرص توليد الدخل لأعداد متزايدة من العاطلين عن العمل. بدءاً بتقديم مِنَح لمشاريع تجارية صغيرة، إلى دعم قطاع صيد الأسماك في غزة، وهو قطاع صغير يواجه صعوبات.

وبغية توجيه الانتعاش طويل الأجل في غزة. نفذ البرنامج الإنمائي أول دراسة استقصائية مفصلة بشأن الأضرار التي لحقت باقتصادها وهياكلها الأساسية، وعمدت الدراسة إلى تصنيف الخسائر التى أصابت القدرات الصناعة والزراعية والدمار الذي لحق بالمدارس والمستشفيات ومولدات الطاقة وأبراج الاتصالات ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي. وغير ذلك من الخدمات العامة الأساسية. ويتبين من التقديرات الحكومية أن قيمة الأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية والمعدات في قطاع المياه والصرف الصحى بلغت قرابة 35 مليون دولار.

والعمل جار فعلاً لإعادة البناء: ففي أوائل عام 2015 وضع البرنامج الإنمائي حجر الأساس لمحطة حديثة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة خان يونس، وذلك في إطار مشروع بقيمة 58 مليون دولار يديره برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بدعم من اليابان والكويت. وستعمل هذه المحطة المبتكرة على معالجة مياه الصرف الصحى لفائدة المزارعين في المنطقة. وفي الوقت نفسه إنهاء ممارسة ضخ مياه الصرف الصحى في المياه الساحلية المحاذية لغزة والتى تعود بالضرر على البيئة. كما يقود البرنامج الإنمائي تنفيذ مشروع بقيمة 21.2 مليون دولار ممول من برنامج الفاخورة القطري لإعادة بناء المدارس والجامعات، ولتوسيع عمالة الشباب. وسيستفيد من المشروع حوالي 600000 شخص.



النهوض بدور المرأة في الصومال

وفي الصومال، ما انفك البرنامج الإنمائي يعمل خلال السنوات الأخيرة لزيادة مشاركة النساء في المؤسسات العامة والحياة المدنية. حيث وفر للشابات منحاً جامعية وفرص تدريب مدفوعة الأجر في الوزارات والجهاز القضائي – وهي فرص ظلت متوفرة للرجال فقط حتى وقت قريب.

ومن بين أبرز خريجات هذا البرنامج الذي يدعمه البرنامج الإنمائي. أسوان جبريل. وهي محامية وإحدى أوائل النساء اللاتي يشغلن منصب مدعية عامة في تاريخ البلد. وتعيش أسوان في صوماليلاند. وهي منطقة تتمتع بحكم شبه ذاتي في شمال البلد. وتقول إن عدد الزميلات العاملات في المهن القانونية في منطقتها يبلغ 75 زميلة على الأقل مع أن عددهن كان لا يزيد عن أربع أو خمس عندما كانت تدرس القانون قبل بضعة سنوات.

وأفادت أسوان جبريل. "في السابق. كان الرجال فقط هم الذين يزاولون هذه المهنة. وأنا أعتبر التغيير الذي حدث بأنه خطوة إلى الأمام بالنسبة للمراة، إذ كان يُنظر إلينا بدونية. وكان الناس يعتقدون أنه ليس في وسعنا تولي هذه المناصب".

ويساهم العديد من الصوماليين، على غرار أسوان. في التغيير التحوّلي في بلدهم، ويخلقون آفاقاً أفضل للاستقرار والتنمية والتي لم يسبق للصومال أن شهدها منذ ما يزيد على جيل كامل. ويعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء في جميع أنحاء البلد لدعم الميثاق الصومالي الذي تم التوقيع عليه مؤخراً. والذى يتضمن أهدافاً محددة تركز على التمثيل السياسي والأمن والعدالة والنمو الاقتصادي والخدمات العامة. وتُعتبر زيادة الفرص للنساء جزءاً رئيسياً من هذه العملية.

وما زالت النساء المزاولات للمهن الحرة. مثل أسوان. يواجهن تحديات. وتقول أسوان. إن "المرأة العاملة في المكاتب مستهدفة. ونحن نضطر أن نغطي وجوهنا عندما نسير في الشوارع، خشية على سلامتنا". إلا أنها تظل ملتزمة بمهمة بناء نظام قانوني عادل ويحظى بالثقة في بلدها. وتقول: "إنني أحلم بأن أصبح مدعية عامة رئيسية".

نظرة عن كثب

الأزمة السورية: مساعدة اللاجئين، والمجتمعات المحلية المضيفة، والمشردين داخلياً



منذ عام 2011. أدى القتال في سوريا إلى تراجع البلد من 10 من بلد متوسط الدخل إلى بلد تعرض فيه أكثر من 10 ملايين شخص للتشريد. كما يعيش أربعة من كل خمسة أشخاص فيه في فقر. ووضعَتُ الأزمة أعباء شديدة على كاهل البلدان المجاورة التي تستضيف أعداداً هائلة من اللاجئين. في الوقت الذي تسعى فيه إلى الحفاظ على مساراتها الإنمائية.

ويقود البرنامج الإنمائي جهود التصدي للأزمة في سوريا والبلدان المجاورة من خلال نُهج قائمة على بناء القدرة على التكيف تسعى لاستعادة سبل العيش. وتوسيع إمكانية الحصول على الخدمات العامة. وخلق فرص العمل. والمحافظة على التماسك الاجتماعي.

ونظّم البرنامج الإنمائي. داخل سوريا. عشرات المشاريع المحلية لمساعدة أكثر من مليوني شخص في المناطق الأكثر تأثراً. وتمكّن من خلق 20000 فرصة عمل مؤقت. وتوفير مساعدات طبية طارئة لأشخاص يعانون من الأمراض. وعمل البرنامج الإنمائي على استعادة الحس بالكرامة لدى كثيرين ممن تأثروا بشدة من هذه الأزمة المحمة.

وفي لبنان. تجاوز عدد اللاجئين السوريين 1.2 مليون لاجئ عدم 2014. مما تسبب في ضغوط شديدة على الخدمات العامة في هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه خمسة ملايين نسمة. ويعيش معظم الوافدين الجدد في أحياء فقيرة وقرى حدودية. ولا يتوفر لهم سوى دعم محدود من برامج مساعدة اللاجئين.

وعمل البرنامج الإنمائي على التوعية العامة بمعاناة اللجئين. إذ ساعد وسائل الإعلام الرئيسية اللبنانية المكتوبة والإذاعية على التعاون لإنتاج عدة تقارير مشتركة حول الأزمة. كما ساهم الصحفيون السوريون في هذه التقارير الخاصة التي تم توزيعها على ثلاث صحف وطنية رئيسية. وتمت تغطيتها على نطاق واسع في البرامج التلفزيونية والإذاعية.

و في الوقت نفسه. عمل البرنامج الإنمائي مع قادة المجتمع المحلي في ضواحي بيروت وسهل البقاع من أجل تحسين التواصل مع جماعات اللاجئين السوريين والمشاركة في برامج فض النزاعات. وأنشئ ائتلاف للمنظمات غير الحكومية بدعم من البرنامج الإنمائي. يدعى "بناء السلام في لبنان". ووضع الائتلاف خريطة تفاعلية على شبكة الإنترنت لتتبع التجمعات الاحتجاجية. والمواجهات المجتمعية، وغيرها من حوادث الاحتكاك المحلية الناجمة عن أزمة اللاجئين.

ويبلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن ما يزيد على 700000 لاجئ منذ عام 2011. وفي العراق يقدر عددهم بحوالي 250000 لاجئ. وقد عمل البرنامج الإنمائي مع حكومتي البلدين ومع الشركاء من الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف المعيشة والتخفيف من تأثيرات الأزمة على المجتمعات المحلية التي استقبلت اللاجئين. بوسائل منها تنفيذ مشاريع لدعم عمالة الشباب. وكما هو الحال في لبنان. فإن أزمة اللاجئين تهدد بتراجع مكتسبات التنمية التي تحققت بعد سنين من العمل الدؤوب. كما تنفرض ضغوطاً شديدة على ميزانيتي حكومتي البلدين

والخدمات فيهما, وتؤدي إلى تفاقم البطالة, ولا تشجع الاستثمار والتجارة – وقد نتج عن ذلك نقص في الموارد المالية اللازمة للتصدي لتدفق اللاجئين. وفي العراق, يجري استكمال هذا العمل من خلال تقديم دعم للاجئين أنفسهم. مع تركيز خاص على التمكين القانوني للنساء.

ويحظى أيضاً هذا العمل في البلدان العربية بدعم من تركيا التي تُؤوي أكبر عدد من اللاجئين السوريين وتقدم المعونة إليهم. إذ يبلغ عددهم فيها حتى الآن ما يزيد على 1.7 مليون لاجئ. ولا يعيش منهم في مخيمات منظمة للاجئين إلا 15 بالمائة. وتواجه المدارس والمستشفيات وغيرها من الخدمات العامة في هذا البلد تحديات كبيرة أيضاً.

وما يجمع بين هذه التدخلات هو تركيزها على بناء القدرة على التكيف. وهو نهج تلتف حوله منظومة الأمم المتحدة إقراراً بأن الناس يحتاجون في أوقات الأزمات إلى دعم فوري لإنقاذ الأرواح والمحافظة على سبل عيشهم. مع الحفاظ في الوقت نفسه على الشعور بالتماسك الاجتماعي. وقد أخذ هذا النهج ينتشر ضمن المجتمع الدولي والجهات الفاعلة المحلية. وقد برز مؤخراً في المؤتمر الدولي الثالث للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا. والذي عقد في الكويت في 13 آذار/مارس 2015. حيث أظهر المانحون المتماماً قوياً بالاستثمار في زيادة القدرة على الصمود. غير أنه مع تواصل الأزمة في سوريا دون هوادة. ثمة حاجة أكثر أي من وقت مضى إلى اهتمام أقوى في هذا الوقت الذي تشتد فيه حاجة المنطقة إلى المساعدة.



الأولويات البرامجية • مواجهة تغير المناخ • المساواة بين الجنسين • التعاون فيما بين بلدان الجنوب • منع الكوارث والانتعاش منها

آسيا والمجيط الهادئ

سد الثغرات

تصدّرت دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ بلدان العالم من حيث النمو الاقتصادي والحد من الفقر في العقود الأخيرة. حيث تضاعفت تقريباً حصتها من الناتج الاقتصادي العالمي منذ عام 2000 لتصل إلى أكثر من 25 بالمائة في الوقت الحاضر. وتشير التقديرات. إلى أنه بحلول عام 2030. وهو الموعد النهائي لإنجاز أهداف التنمية المستدامة. سيكون ثلثا الطبقة الوسطى على المستوى العالمي موجودين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وفي هذه المنطقة الشاسعة التي تضم أكثر من نصف سكان العالم, حققت بلدان شرق آسيا أعلى مستويات التنمية البشرية على امتداد العقد الماضي، وسجلت منطقة جنوب آسيا أسرع معدلات التقدم محققة إنجازات عظيمة على صعيد متوسط العمر المتوقع والالتحاق بالمدارس بالإضافة إلى الدخل. غير أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ. في الوقت ذاته, موطن ثلاثة أخماس أشد الناس فقراً في العالم, أي الذين يعيشون على دخل يساوي دولارين من دولارات الولايات المتحدة أو أقل في اليوم. ويتواجد مثل هذا الفقر المدقع في كثير من بقاع المنطقة إلا أنه يتركّز على نحو غير متناسب في جنوب آسيا، وسيكون انتشال تلك العائلات نهائياً من برائن الفقر أولوية قصوى بالنسبة للبرنامج جنوب آسيا، وسيكون المنطقة على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة.







يوجد في البلدان التي تشهد مستوى عالٍ من الفقر الحاد. أعلى النسب أيضاً من حيث عدم المساواة بين الجنسين. وتنبئنا التجربة الإنمائية في مختلف بقاع العالم أن الحد من الفقر يتطلب الحد من عدم المساواة. ويعد الاستثمار في المرأة والفتاة أنجع استراتيجية لإحراز تقدم في التنمية البشرية عموماً – ناهبك عن كونه جزءاً لا يتجزأ من برامج البرنامج الإنمائي للقضاء على الفقر.

والتحقيق الجنائي ومهارات الوساطة. ويعمل البرنامج الإنمائي في الوقت ذاته مع مكتب المدعي العام من أجل استحداث وحدات جديدة متخصصة في التحقيق في جرائم العنف ضد النساء والمحاكمة عليها. كما يشجع البرنامج الإنمائي بقوة البرامج الرامية إلى توفير الخدمات القانونية المجانية للنساء الأفغانيات. والتي شُرع فيها على أساس الاختبار في أربع ولايات أفغانية عام 2014.

ولعله لا يوجد بلد تحتل فيه حقوق المرأة مكانة محورية فى أولويات التنمية الوطنية بقدر أكبر مما عليه الأمر في أفغانستان. فقد حقق هذا البلد نقلات كبيرة في السنوات الأخيرة صاحبها حصول البنات على فرص أفضل للتعليم وقيام النساء بدور أكثر نشاطاً في الحياة السياسية. ومع ذلك لا يزال يتعين القيام بالكثير ولا يزال يتعين بذل جهود حثيثة لتحسين مكانة المرأة. إذ لا يزال تمثيل النساء ناقصاً بشكل كبير في معظم المؤسسات العامة، بما في ذلك دوائر إنفاذ القانون. وقد أسفرت الجهود المدعومة من البرنامج الإنمائي لتجنيد شرطة نسائية عن مضاعفة أعداد النساء في صفوف الشرطة، لتصل إلى 2000 شرطية – إلا أن ذلك لا يزال يمثل اثنين بالمائة فقط من مجمل قوة الشرطة الوطنية. ومن خلال الصندوق الاستئماني للقانون والنظام في أفغانستان والذي يديره البرنامج الإنمائي، تتلقّى هذه العناصر النسائية الجديدة التدريب في فنون الدفاع عن النفس ومنع العنف الجنساني

يدعم البرنامج الإنمائي في <mark>باكستان.</mark> البلد المجاور لأفغانستان. الجهود الهادفة إلى تسجيل ملايين النساء غير المسجلات في قوائم الناخبين وتجنيد مزيد من النساء للترشح للانتخابات المحلية والوطنية. كما يجري تعزيز الحقوق القانونية للمرأة الباكستانية من خلال مشاريع التمكين من الوصول إلى العدالة التي ينفذها البرنامج الإنمائي، بما في ذلك تقديم المنح الدراسية وغير ذلك من أشكال الدعم للمحاميات والمساعدات القانونيات العاملات في مراكز المساعدة القانونية. وفي عام 2014. التمس المشورة من هذه المراكز ما يزيد على 30000 باكستاني -نصفهم من النساء، وقالت إليزابيث، وهي واحدة من الفنيات اللواتي دربهن البرنامج الإنمائي في مراكز المشورة القانونية "بصفتي مساعدة قانونية, أشعر بالرضا الشديد عن مساعدة النساء بشأن قضايا تتعلق بالعنف المنزلي وحقوق الإرث. إنهن يعتبرنني سبيلهن الوحيد للوصول إلى العدالة".







لا يتمكن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات. في كثير من البلدان. من المشاركة تماماً في المجتمع بسبب صعوبة التحرك ومعيقات التواصل وعدم كفاية الخدمات العامة والمفاهيم الخاطئة والتحيّز لدى مواطني بلدهم، ولقد ظل التغلب على هذا النوع من الإقصاء يشكّل، ولفترة طويلة، محور عمل التنمية البشرية الذي يقوم به البرنامج الإنمائي. ففي كمبوديا. ينطوي مشروع ريادي يدعمه البرنامج الإنمائي على برنامج إذاعي فريد من نوعه موجّه لذوي الإعاقة ويشرفون عليه -"صوت الأشخاص ذوي الإعاقة". وهو برنامج مدته ساعة يتلقى مكالمات من الناس وله مستمعون على امتداد الممر السكاني الرئيسي في البلاد من بنوم بنه إلى شيان رياب. ويسلط هذا البرنامج الضوء على التحديات التي يغفل عنها الناس في أغلب الأحيان والتي يواجهها الكمبوديون من ذوي الإعاقة والذين يُقدر عددهم بنحو 700000 شخص -بمن فيهم كثير من ضحايا الألغام الأرضية ممن أصبحوا مسنين الآن. وتقول مقدمة البرنامج. بوم لياخينا. وهي نفسها من ذوات الإعاقة. إنه "قد يعانون من إعاقة بدنية لكنهم لا يعانون من إعاقة في تفكيرهم ووجدانهم وذكائهم".

وثمة عائق عام آخر. لكنه عقبة كأداء تحول دون الإدماج الاجتماعي والمشاركة المدنية. ألا وهي عقبة الجغرافيا حيث تنتشر قرى معزولة في الأرياف ومنقطعة عن الحياة السياسة الوطنية. ولقد أسهمت مشاريع المساعدة الانتخابية التي نفذها البرنامج الإنمائي في السنتين الماضيتين في تسجيل 17 مليون ناخب جديد في بلدان من مختلف أنحاء المنطقة، ويعيش كثيرون منهم في مناطق جبلية أو غابات نائية. ففي بوتان. حيث يستغرق وصول نواب البرلمان إلى الدوائر الانتخابية النائية في جبال الهملايا أياماً. تعمل خدمة الاجتماع عبر الفيديو المدعومة من قبل البرنامج الإنمائي على فتح قناة الاتصال بينهم الكترونياً. فيما يقوم البرنامج الإنمائي في ملديف باختبار منبر على شبكة الإنترنت يتيح للمواطنين الإبلاغ عن احتياجاتهم من الخدمات العامة كإنارة الشوارع ومعالجة النفايات والتحات الساحلي ومواقف السيارات. والإبلاغ عن الكتابات التي تشوه الجدران في الشوارع.









تكتسى الاستجابة للكوارث الوطنية والمساعدة في استباق الأزمات المستقبلية والتخفيف من حدة أثرها أهمية مركزية في مهمة البرنامج الإنمائي. ففي <mark>الفلبين.</mark> على سبيل المثال. كانت سنة 2014 سنة التعافي من إعصار هايان المدمر الذي ضرب البلد في تشرين الثاني /نوفمبر 2013 وأودى بحياة عدد يُقدر بنحو 6000 شخص وشرّد نحو مليوني فلبيني. ولم يقتصر العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي مع الحكومة الفلبينية في أعقاب إعصار هايان على المساعدة في جهود الإنعاش الهائلة فقط. بل سعى إلى تعزيز التنسيق في التحضير لمواجهة الكوارث –وهو استثمار ساعد في تجنب الخسائر في الأرواح في كانون الأول /ديسمبر 2014 عندما ضرب إعصار هاغوبت هذا البلد الأرخبيلي؛ إذ تم إجلاء مليون شخص من المناطق التي كانت تقع في مسار ذلك الإعصار الذي دمر آلاف المنازل في حين لم تتعد الخسائر في الأرواح 30 شخصاً.

وقبل إعصار هاغوبت بعشر سنوات. غمرت أمواج تسونامي في المحيط الهندي شواطئ 15 بلداً وأودت بحياة 230000 شخص - كان من الممكن إنقاذ حياة الكثير منهم عن طريق أنظمة الإنذار والإخلاء. وفي <mark>إندونيسيا.</mark> تم إدماج أنظمة الإخلاء في جهود الإنعاش التي اتخذت في أعقاب انفجار بركان مونت ميرابي في جافا الوسطى عام 2010. ومن خلال نهج "القرية الشقيقة" الذي تقدم به البرنامج الإنمائي. تمت توأمة أربع قرى تضررت بفعل الكارثة مع سبع قرى مخصصة للإخلاء. وقد أُجريت تمرينات منتظمة في عامي 2013 و 2014 لتذكير 12400 شخص يقطنون قرى معرضة للخطر الشديد بالمكان الذي عليهم أن يتجهوا إليه في حالة الانفجار البركاني.

نظرة عن كثب

الاستدامة البيئية: البحث عن حلول عملية

من أكبر التحديات التي تواجهها هذه المنطقة هو المحافظة على وتيرة التقدم على صعيد التنمية البشرية مع تحقيق الاستدامة البيئية. فمستوى سطح البحر آخذ في الارتفاع والأنهار الجليدية والغابات آخذة في الانكماش وجودة الهواء ومصادر المياه آخذة في التضاؤل فيما يواصل تغير المناخ تسريع وتيرة هذه الاتجاهات المقلقة. ويعمل البرنامج الإنمائي مع شركائه في الوقت الراهن على إيجاد حلول عملية لهذه المشكلات وتحديد التغييرات المطلوبة في مجال السياسيات من أجل استدامة التنمية على الأمد الطويل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومن بين مبادرات البرنامج الإنمائي التي أُعلن عن انطلاقها في الأونة الأخيرة ما يلى:

- تعد الصين, صاحبة الاقتصاد الأضخم والأسرع نمواً في العالم النامي. وهي أيضاً المنتج الأكبر للنفايات الإلكترونية - أي ملايين أجهزة الكمبيوتر القديمة أو المعطلة وغيرها من الطابعات والهواتف الخلوية والأجهزة التي يمكن أن تتسبب في ضرر دائم للبيئة إذا ما تم التخلص منها بطريقة غير سليمة. ففي عام 2011 وحده. أنتجت الصين أكثر من 3.5 مليون طن من هذه "النفايات الإلكترونية"، حسب تقديرات تقرير صادر عن الأمم المتحدة. ولحل هذه المشكلة. عمل البرنامج الإنمائي مع شركة صينية للبرمجيات على تطوير تطبيق للهاتف الخلوى يصل ما بين أصحاب الأجهزة الإلكترونية المستعملة وشركات مرخص لها قانوناً لمعالجة النفايات الإلكترونية كي يتم التخلص منها وإعادة تدويرها بطريقة مأمونة. ويقوم مستخدمو التطبيق بالتقاط صورة بواسطة الهاتف الخلوي للجهاز الذي لا يريدونه ومن ثم يقوم "تطبيق إعادة التدوير" بالتعرف على الجهاز بالاسم والسعر التقديري له كخردة. إن وجد. وقد استخدم هذا التطبيق المدعوم من البرنامج الإنمائي والذي أُطلق في آب/ أغسطس 2014. أكثر من 100000 شخص حتى نهاية العام. حيث تم جمع نحو 5000 جهاز إلكتروني قديم والتخلص منه بنجاح.
- ومن خلال شراكة مع وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة
 في الهند قام البرنامج الإنمائي بتركيب نظام نموذجي
 للتسخين بالطاقة الشمسية في مدرسة تشيناي

- الداخلية للأولاد الأيتام والمعوزين التي تأسست قبل قرن من الزمن. وباستخدام ضوء الشمس وحده. يوفر هذا النظام في الوقت الراهن الماء الساخن للطلاب والطاقة للمطبخ الذي يعد 3000 وجبة يومياً. وحالياً تُستخدم أنظمة الطبخ التي تعتمد على الطاقة الشمسية. والمماثلة للنظام الموجود في مدرسة تشيناي. في إعداد وجبات لأكثر من 10 ملايين شخص يومياً في الهند.
- وتعتبر تايلاند من أكبر المصدرين والمستهلكين في العالم للدجاج للفرد الواحد. إلا أن ذلك يتطلب زراعة أكثر من مليون هكتار من الذرة لإطعام هذا الحجم من الدجاج. مما خلق مشكلات بيئية خطيرة ابتداءً من تعرية التربة وإهدار احتياطي الغابات إلى تلويث المياه بالأسمدة والمبيدات الحشرية. وعقد البرنامج الإنمائي اجتماعات لمزارعي الذرة ومربي الدجاج والبائعين بالتجزئة وأخصائيي البيئة ومسؤولين تايلانديين حيث اتفق هؤلاء على البدء في العمل معاً من أجل إيجاد طرق أكثر فاعلية واستدامة من الناحية البيئية لزراعة الذرة وتربية الدواجن اللازمة لتلبية طلب المستهلكين.
- جزر مارشال هي أرخبيل مؤلف من 34 جزيرة صغيرة جميلة تبعث على الانشراح ولا يكاه يزيد معدل ارتفاع أعلى النقاط بها عن أربعة أمتار تقريباً فوق سطح البحر. وهذا الفردوس الكائن في جنوب المحيط الهادئ يواجه اليوم خطراً بسبب ارتفاع منسوب مياه البحر



وفترات الجفاف الطويلة –وكلاهما من تبعات تغير المناخ. وبهدف استغلال مصادر المياه الشحيحة بأقصى درجات الكفاءة، يعمل برنامج التكيف مع تغير المناخ في منطقة المحيط الهادئ – المدعوم من البرنامج الإنمائي – على تطوير قدرة تخزين مياه الأمطار في خزانات على الجزر وتركيب أجهزة لتنقية المياه تعمل بالطاقة الشمسية في الجزر الصغيرة البعيدة عن المركز. وفي ماجورو. العاصمة وأكثر الجزر كثافة بالسكان، يُعَدّ مدرج المطار أكبر المساحات المرصوفة هناك مما يجعله سطحاً مثالياً لتجميع مياه المطر. وتُعالج هذه المياه حالياً وتُنقل عبر أنابيب إلى خزان مبطن ومغطى لتخفيض نسبة فاقد المياه الناجم عن التسرب والتبخر. وكانت احتياطيات ماجورو من الماء العذب تكفى لبضعة أسابيع فقط في السابق. أما اليوم فهى تكفى المدينة لفترة جفاف قد تصل إلى أربعة أشهر. ومع ذلك يحذر قادة البلاد من أن آفاق الحلول الدائمة تبقى ضئيلة نظراً لتواصل ارتفاع منسوب مياه البحر ودرجات الحرارة. ناهيك عن تزايد حدة تقلبات أنماط هطول مياه الأمطار.



أوروبا ورابطة الدول المستقلة

التحوّل من خلال الابتكار

تمتد المنطقة المتنوعة التي يغطيها المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع للبرنامج الإنمائي من أوكرانيا وبيلاروس ومولدوفا إلى غرب البلقان وتركيا والقوقاز وآسيا الوسطي.

وقد شهدت هذه المنطقة المتنوعة التي تضم في معظمها بلداناً متوسطة الدخل. تقدماً هائلاً منذ تسعينيات القرن الماضي. وتسير بعض بلدان هذه المنطقة في طريق الاندماج والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. بينما تعمل بلدان أخرى على نحو وثيق ضمن إطار الاتحاد الجمركي للجماعة الاقتصادية الأوروبية الأسيوية. وبوجه عام. حققت بلدان المنطقة الأهداف الإنمائية للألفية. ووضعت لها أهدافاً إنمائية طموحة جديدة. وبات بعضها من المانحين النشطين. الحريصين على نقل خبراتهم عبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك. لا تزال المنطقة تواجه العديد من التحديات المشتركة. مثل ازدياد تفاوت الدخل والسعي إلى الاستدامة البيئية. وتضم بلدانها وأقاليمها الثمانية عشر المستفيدة من البرنامج بعض أكثر اقتصادات العالم استهلاكاً للوقود الأحفوري. وقد تضررت بعض هذه البلدان من الأزمة الاقتصادية على نحو غير متناسب. ولا تزال بضعة بلدان تواجه معدلات متزايدة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وتشكّل التداعيات الناجمة من نزاعاتٍ سابقة عقباتٍ بفيروس نقص المناعة البشرية والسل. وتشكّل التداعيات الناجمة من نزاعاتٍ سابقة عقباتٍ حاليةً أمام التقدم في معظم أنحاء المنطقة. كما أن تطلعات الأقليات العرقية والمجموعات المهمشة الأخرى إلى تحقيق اندماج اجتماعي أعمق في العديد من البلدان لم تتحقق حتى الأن. المهمشة الأخرى إلى تحقيق اندماج اجتماعي أعمق في العديد من البلدان لم تتحقق حتى الأن.

وسوف تتصدى أهداف التنمية المستدامة الجديدة للعديد من هذه القضايا. وسوف تسترشد بها السياسات على المستويين الوطنى والعالمي على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة.

وعقدَ البرنامج الإنمائي. بالتعاون مع الشركاء المحليين. سلسلةً من المشاورات الوطنية المكثفة حول خطة التنمية لِما بعد عام 2015. وساعدت التقارير المفصلة التي تلخص الاستنتاجات المنبثقة من هذه المشاورات – مثل "مولدوفا التي نصبو إليها" و"الجبل الأسود الذي نصبو إليه" – في صياغة الاستراتيجيات لِما بعد عام 2015 على المستويين المحلي والدولي.

بناء القدرة على التكيف

يتمثل أحد المحاور الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي حول العالم في مساعدة البلدان في تعزيز قدراتها على التحسّب للكوارث الطبيعية وغيرها من الصدمات المفاجئة والصمود أمام آثارها. وفي المساعدة في الانتعاش بسرعة من هذه الأزمات. ففي أعقاب "فيضانات القرن" المدمرة التي حدثت في حزيران /يونيو 2014. تلقت البوسنة والهرسك دعماً مالياً فورياً من الاتحاد الأوروبي. وبفضل قدرات البرنامج الإنمائي على التنفيذ وشراكاته الوطيدة وصلت مساعدات الاتحاد الأوروبي الإنعاشية بسرعة إلى المجتمعات المحلية المتضررة. ونجحت هذه الجهود المستركة في استثناف الخدمات العامة والهياكل العيش في المناظق المتضررة. وكان لذلك تأثيرٌ مباشر في تحسين نوعية الحياة لها بزيد على 1.5 مليون إنسان.

ونفَّذ البرنامج الإنمائي مشروعاً مشتركاً مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تحت مسمى "التخفيف من حدة آثار الأزمة السورية على المجتمعات المحلية المضيفة في جنوب شرق تركيا " وساهم هذا المشروع في تعزيز قدرة المجتمعات المتضررة من النزاع في سوريا على التكيف وتعزيز سُبل معيشتها. ويأتي هذا البرنامج في إطار جهود دعم الاستجابة لحالات الطوارئ المحلية والقدرة على إدارة النفايات الصلبة وخلق فرص عمل في البلديات المتضررة.

والمحلية للمساعدة في تأمين المأوى الملائم وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للأسر المشردة داخلياً.

وجرى التركيز خصوصاً على احتياجات الأطفال وذوي الإعاقة

وغيرهم من الفئات المستضعفة. ونفذَّ البرنامج الإنمائي

أيضاً برامج للعمالة وتنمية الأعمال لصالح المشردين



فرَّ أكثر من مليون شخص من القتال في شرق <mark>أوكرانيا</mark> سنة 2014. وعملَ البرنامج الإنمائي مع السلطات الوطنية

حماية البيئة



يُعتبر استخدام الطاقة المتجددة عوضاً عن الوقود الأحفوري. والحفاظ على النظم الإيكولوجية الهشة من الأولويات الملحة للتنمية المستدامة والأساسية في خطة التنمية لِما بعد عام 2015 في المنطقة. ويشارك البرنامج الإنمائي مشاركةً فعلية في جميع أنحاء المنطقة من أجل دعم هذا التحول الاقتصادي والبيئي.

ومن الأمثلة مشروع الكتلة الأحيائية المشترك بين الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي في مولدوفا التي تكاد تعتمد اعتماداً كلياً على الطاقة المستوردة، وتخطط مولدوفا لأن تولِّد بحلول العام 2020 خُمسَ احتياجاتها من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة المحلية. وأن تخفِّض انبعاثاتها الإجمالية من غازات الدفيئة بنسبة 25 بالمائة، وقد



أثبتت الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي إمكانات الكتلة الأحيائية. وساعدت في تركيب أنظمة تدفئة معتمدة على الكتلة الأحيائية في 144 مؤسسة عامة وما يزيد على 600 منزل. حيث وصلت إلى أكثر من 90000 شخص في جميع أنحاء البلاد. وكانت الاستفادة جليّة على الفور حيث ظلت المباني مدفأة طوال فصل الشتاء. وانخفضت انبعاثات غازات الدفيئة بمقدار 30000 طن من ثاني أوكسيد الكربون سنوباً. وأنشئت مشاريع تجارية جديدة. واستُحدثت فرصُ عملٍ جديدة في مجال إنتاج السخانات المعتمدة على الكتلة الأحيائية. وتوريد الكتلة الأحيائية. وتوريد

ويعكفُ البرنامج الإنمائي أيضاً على العمل مع الحكومات لحماية التنوع البيولوجي البحري. وفي مبادرة كبرى يدعمها البرنامج الإنمائي بالاشتراك مع الحكومة التركية. ويمولها ويدعمها فنياً مرفق البيئة العالمية. أُضيفَ ما يزيد على 200000 هكتارٍ من المياه الساحلية التركية للشبكة المتسعة في البلاد من المحميات البحرية. وهذا يعني زيادة رقعة المناطق البحرية المحمية في البلاد بنسبة 45 بالمائة. وتحظر اللوائح التنظيمية الصيد في المواقع المهمة للحفاظ على الأنواع, بما في ذلك في المنطقتين المشمولتين بحماية بيئية خاصة. جوكوفا وداتشكا-بوزبورون. اللتين شملهما التوسع مؤخراً – وهذه مساهمة رئيسية في حماية الأرصدة السمكية في شرق حوض البحر الأبيض المتوسط على المدى البعيد.

اللجوء إلى القضاء



يعمل البرنامج الإنمائي مع الشركاء الوطنيين في جميع أنحاء المنطقة على إصلاح النظام القضائي وتوفير فرص الحصول على الخدمات القانونية. مع التركيز على تعزيز الحماية القانونية للفقراء والفئات المهمشة الأخرى، وهذه المبادرات جزءٌ من تركيز البرنامج الإنمائي الأوسع على تعزيز احترام حقوق الإنسان وطنياً ودولياً من خلال دعم الهيئات القضائية المستقلة ومؤسسات حقوق الإنسان، وتنفيذ الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان. مع التركيز الخاص على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وثمة أمثلة لمبادرات مدعومة من البرنامج الإنمائي لتعزيز اللجوء إلى القضاء في البلدان التالية:

- جورجياً, حيث تتوفر المساعدة القانونية المجانية
 في الوقت الحاضر للفئات المستضعفة. بمن فيهم
 المشردون داخلياً وقاطنو المناطق الجبلية والأقليات
 الإثنية:
- صربياً حيث أجرى البرنامج الإنمائي دراسات استقصائية عبر الإنترنت بالاستعانة بمجموعة كبيرة من المصادر وعقد لقاءات مباشرة مع قضاة ومدعين عامين ومحامين للتعرف على سُبل تحسين الخدمات القانونية المتاحة للنساء والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة:
- أوزبكستان. حيث ساعد البرنامج الإنمائي المحكمة العليا في إقامة نظام القضاء الإلكتروني الوطني (E-SUD) من أجل تحسين إمكانية وصول الجمهور إلى المعلومات القضائية. ورفع مستوى الشفافية والكفاءة في القضاء المدني:
- كرواتيا. حيث نفَّذ البرنامج الإنمائي مشروعاً في الأونة الأخيرة ساعدَ نحو 18000 شخصٍ من ذوي الإعاقة في استعادة حق التصويت بعد أن أُزيلت أسماؤهم بطريق الخطأ من السجل الانتخابي الوطني.





نظرة عن كثب

مد الجسور. والتغلب على التحيّز: مجتمعات غجر الروما في أوروبا



لا توجد أقليةٌ أوروبية أكثر تهميشاً من أقلية غجر الروما البالغ تعدادها قرابة تسعة ملايين. فقد كشفت جميع الدراسات الاستقصائية التي أجراها البرنامج الإنمائي حول مجتمعات غجر الروما في المنطقة عن تدني مستويات الصحة والتعليم والدخل في تلك المجتمعات بدرجةٍ كبيرة مقارنةٌ ببقية السكان عموماً. ويعيش تسعة من كل عشرة أشخاص من أقلية الروما تحت خطوط الفقر الوطنية. ومعظمهم يقطنون في مساكن غير لائقة. وثلث هؤلاء فقط يفيدون بأنهم يعملون بأجر بانتظام.

وتفيدُ نسبة من غجر الروما, غير متناسبةٍ وعدد السكان. بأنها تعاني مشاكل صحيةً خطيرة, تتفاقم غالباً بسبب قلة الفرص المتاحة لتلقي الرعاية الصحية المنتظمة. وبالكاد يلتحق نصف أطفال الروما بمرحلة ما قبل المدرسة أو رياض الأطفال. حتى في البلدان التي يكاد يكون فيها هذا النوع من التعليم شاملاً للجميع. ولا يتخرج من المرحلة الثانوية أو ما يعادلها من برامج التدريب المهني سوى 15 بالمائة من أبناء غجر الروما.

وما فتن البرنامج الإنمائي يتصدر الجهود الإقليمية الرامية إلى تحسين مستويات المعيشة والحماية القانونية لغجر الروما، وتغيير المعاملة المجحفة التي يواجهونها في معظم الأحيان، وفي حين أفاد نصف الذين تمت مقابلتهم من أبناء غجر الروما في إطار الدراسة الاستقصائية التي أجراها البرنامج الإنمائي في عام 2011 بأنهم تعرضوا لتمييز مؤخراً. فإن أقل من نصفهم كانوا على دراية بالقوانين المحلية التي تحظر التمييز العرقي في العمل أو تقديم الخدمات.

وفي البانيا: نفذ الاتحاد الأوروبي والبرنامج الإنمائي مشروعاً مشتركاً لمجتمع الروما. تدرَّب فيه 100 حرفي في عام 2014 وحده. واستطاعوا بفضل هذا المشروع أن يحسنوا مهاراتهم الفنية وأن يؤسسوا أعمالهم التجارية الصغيرة. وكان العديد من المستفيدين من غجريات الروما. اللاتي ساعدهن نجاحهن في صنع المنتجات اليدوية وتسويقها في رفع مكانتهن في المجتمعات المحلية. ويتعاون المشروع مع منظمات المجتمع المدني لغجر الروما في العمل على مشاريع للتوعية الاجتماعية تهدف إلى محاربة العمل على مشاريع للتوعية الاجتماعية تهدف إلى محاربة

التحيّن وتعزيز احترام التنوع الثقافي، وتعمل شخصيات ألبانية ثقافية بارزة بمثابة "سفراء نوايا حسنة للتنوع الثقافي" دعماً لأبناء غجر الروما المهمشين تاريخياً. وفي ألبانيا. على غرار البلدان المجاورة، استوعبت مشاريع غجر الروما أيضاً مجتمعات الأشكاليا و 'مصريي البلقان' ذات العلاقة ولكن المختلفة ثقافياً.

ونفَّذ البرنامج الإنمائي. مشروعاً في الجبل الأسود سجَّل من خلاله المئات من أبناء غجر الروما بهدف تحسين فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية وفرص العمل. وفي صبيا المجاورة. دعَمَ البرنامج الإنمائي تعيين منسقين من غجر الروما في أكثر من 50 بلدية في شتى أنحاء البلد. الأمر الذي أتاح التواصل المباشر بين السلطات المحلية ومجتمعات غجر الروما. وقد حسَّنت هذه المبادرة عملية جمع البيانات على المستوى المحلي من خلال تسجيل ما يزيد على 1500 بطاقة معلومات عن مستوطنات غجر الروما حتى تسترشد بها عملية وضع سياسات الإدماج الاجتماعي.



أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تأمين المكتسبات التي تحققت بعد جهد جهيد

حققت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نقلات إنمائية هائلة في العقود الأخيرة. ابتداءً من تعزيز الحكومات الديمقراطية وتحقيق التقدم المستمر في قطاعي الصحة والتعليم وانتهاءً بإحراز مزيد من التقدم في الأونة الأخيرة على صعيد حماية البيئة والحد من انعدام المساواة. وبحلول الموعد النهائي في عام 2015. ستكون المنطقة ككل قد حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية مما يعد انحازاً تاريخياً.

غير أن الانكماش الاقتصادي في الآونة الأخيرة بات يفرض تحديات جديدة من ضمنها تباطؤ الحد من معدلات انعدام المساواة وزيادة أعداد الفقراء —لأول مرة منذ عقد من الزمن.

وحتى لو واصل اقتصاد المنطقة النمو خلال السنوات القليلة القادمة بالوتيرة نفسها التي نما بها في العقد المنصرم- وهي 3.9 بالمائة سنوياً- فإن عدد الناس الذين سيتم انتشالهم من براثن الفقر. في تقدير البرنامج الإنمائي. سيكون أقل مما كان عليه في العقد الماضي.

ويرى البرنامج الإنمائي أن النمو الاقتصادي وحده لن يبني مقومات "القدرة على التكيف" أو القدرة على تحمل الصدمات الخارجية -أزمات مالية وكوارث طبيعية- دون أن تحدث انتكاسات.

ولذلك فإننا نعمل مع الحكومات وفئات المجتمع المدني والقطاع الخاص كي تتمكن البلدان من التركيز على إحراز "تقدم متعدد الأبعاد". ويشتمل ذلك على الحد من عدم المساواة بين الجنسين وعدم المساواة العرقية وغيرها من أشكال عدم المساواة التاريخية. والاستثمار في المهارات من أجل مستوى أفضل من التعليم وفرص العمل وتحسين النظم المالية لمنع الإفراط في الاستدانة.

ونحن نقيم شراكات مع البلدان إذ تستعد لاعتماد أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام 2015. ومن ثم إنجازها في نهاية المطاف. وتتراوح البرامج ما بين زيادة مستوى المشاركة المدنية ومستوى أمن المواطن من أجل إبطاء وتيرة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها.

توفير طاقة كهرمائية مُنتجة محلياً



لا يزال 24 مليون شخص من مختلف أنحاء هذه المنطقة يفتقرون إلى خدمات الكهرباء. غير أنه بوسع المنطقة. من خلال التكنولوجيا والاستثمار المناسبين. أن توفر الطاقة المستدامة للجميع بحلول عام 2030. ففي الجمهورية الدومينيكية—حيث يعيش 400000 شخص في قرى لا تشملها خدمات الكهرباء— يدعم البرنامج الإنمائي مشروعاً لتوفير الطاقة في الأرباف. إذ يزودها بالطاقة الكهرمائية النظيفة المولدة محلياً في مختلف انحاء هذا البلد. وتزود الدفعة الأولى من السدود الجديدة لتوليد الطاقة. والبالغ عددها 23 سداً. احتياجات أكثر من الجمهورية الدومينيكية والاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية/ برنامج المنح الصغيرة. والعمل جارٍ حالياً على السدود.





إعادة التحريج لحماية موارد المياه والرفاه



تؤدي عملية إزالة الغابات إلى تسارع وتيرة تغير المناخ وتشكل تهديداً مباشراً لمصادر المياه وسبل العيش وخاصة بالنسبة للمجتمعات المحلية المتدنية الدخل التي تسكن في المناطق الحرجية المعرضة للخطر. ومن أجل عكس اتجاه هذه النزعة في المناطق الريفية من نيكاراغوا أفيمت شراكة بين البرنامج الإنمائي والحكومات المحلية في مبادرة تمولها الحكومة السويسرية لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ولإعادة التحريج. وكذلك جلب مياه الشرب لأكثر من 6100 شخص. وبالإضافة إلى ذلك. تم تدريب أكثر من 2000 مواطن نيكاراغوي –بما في ذلك قادة المجتمع المحلي والسلطات الحكومية المحلية الميائي.

وفي هايتي التي عانت من أشد أشكال إزالة الغابات حدة في النصف الغربي من الكرة الأرضية. يعمل البرنامج الإنمائي على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز إدارة المستجمعات المائية والمناطق المحمية. وخلال عام 2014. تم إرسال 150 موظفاً للرصد البيئي إلى بورت أو برنس والمناطق المحمية في الغرب. وفي جنوب هايتي. أدى مشروع للبرنامج الإنمائي تموله النرويج. بتنسيق من الحكومة المحلية. إلى إنتاج 5.5 مليون شتلة وغرسها في أرض مساحتها 5000 هكتار في الفترة ما بين 2010 و 2014. وعملت مشاريع للبرنامج الإنمائي خلال الفترة نفسها على غرس 10 ملايين شجرة وتدعيم ما يزيد على 4 كيلومترات من ضفاف الإنهار.



يُعتبر الحد من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي تحدياً



لمتوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل- من أجل التوصل إلى صياغة أفضل للسياسات العامة التي تستهدف الشرائح الاجتماعية الأكثر احتياجاً. فعلى سبيل المثال، استخدمت وزارات كل من التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية أداة البرنامج الإنمائي هذه إضافة إلى برامج على نطاق البلد كله من قبيل برنامج "المزيد من الأطباء" وبرنامج "تعميم الإنارة على الجميع". وبالإضافة إلى ذلك. استحدثت ولاية مارانهاو "برنامج زيادة استخدام دليل التنمية البشرية" الذي يسعى إلى تحسين ظروف المعيشة في البلديات الثلاثين الأدنى من حيث دليل التنمية البشرية.

انعدام المساواة

رئيسياً في هذه المنطقة. كما أن أوجه انعدام المساواة التاريخية داخل البلدان -بين الولايات والمدن- تنم عن تباينات غالباً ما تكون مقنّعة بمعدلات وطنية. ففي البرازيل. دخل البرنامج الإنمائي في شراكة مع المعهد الوطنى للبحوث الاقتصادية ومؤسسة محلية لتقييم أوضاع اتجاهات التنمية البشرية في أكثر من 5500 بلدية و27 ولاية و 16 منطقة حضرية. وقد أتيحت هذه المعلومات عبر بوابة إلكترونية على شبكة الإنترنت بتمويل من بعض كبريات الشركات في البلد وأحد المصارف الإقليمية. وقد استخدم صانعو السياسات على الصعيدين الوطني والمحلى دليل التنمية البشرية البلدي -وهو مقياس مركب وضعه البرنامج الإنمائي

التركيز على الحماية

يؤدي انعدام أمن المواطن إلى عرقلة التنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تسجل أعلى معدلات القتل في العالم. حسب تقرير التنمية البشرية الإقليمي للفترة 2013-2014 الصادر عن البرنامج الإنمائي. ففي السلفادور. عمل البرنامج الإنمائي من خلال مبادرة مولتها الحكومة الإسبانية على تنظيم فضاءات للحوار ومشاورات مع ممثلين عن الفئات المتأثرة بما في ذلك الشباب والنساء وأصحاب الأعمال التجارية وأفراد من مجتمعات المناطق الأشد تضرراً والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى والوسط الأكاديمي والقطاع الخاص والجماعات الدينية. وأُجريت مشاورات ودراسات



استقصائية للآراء بشان انعدام الأمن من أجل إعداد توصيات رئيسية لخطة الأمن القومي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 120 شخصاً من الجمعية الوطنية والهيئات الانتخابية والأحزاب السياسية على كيفية تعزيز المشاركة السياسية للمرأة. وقد مكّن ذلك البرنامج الإنمائي أيضاً من مساعدة المجلس التشريعي على تصميم سبعة مقترحات لإصلاح القوانين على صعيد العنف المنزلى وقوانين العقوبات والإجراءات الجنائية وقوانين الأسرة والعمل.

أجل حماية مستقبل تلك الأسر وتمتين أسس الاستقرار الاجتماعي. وقد دخل البرنامج الإنمائي وحكومة كولومبيا في شراكة مع القطاع الخاص في برنامج مبتكر للقروض البالغة الصغر بهدف تعزيز فرص قيام هؤلاء النازحين داخليا بإقامة أعمال تجارية. واستند البرنامج على مبادرات مماثلة للبرنامج الإنمائي تم تطبيقها كمبادرات ريادية في كل من المكسيك والسلفادور وهايتي. وقد شمل البرنامج أكثر من 1000 مشروع تجاري في 25 مدينة، ويمتلك أكثر من 250 من هذه المشاريع أشخاص من الذين شردهم العنف، حيث كانت النساء في صدارة أصحاب المشاريع الجدد.

تُبقى محادثات السلام في <mark>كولومبيا</mark> على الأمل في إنهاء

النزاع المسلح والحد من العنف الإجرامي الذي أدى إلى

أكبر تشريد داخلي للسكان في العالم بلغ حجمه ستة

ملايين مشرد. ويعدُّ توفير فرص تحقيق الدخل لعدد كبير

من الأسر التي أُجبرت على ترك منازلها أمراً أساسياً من

أكثر من 1000 مشروع تجاري

مزدهر



نظرة عن كثب

ليس من الحتمي أن تكون الكوارث الطبيعية فتّاكة: إطلاع الآخرين على خبرة التأهب في منطقة البحر الكاريبي

عانت بلدان منطقة البحر الكارببي خلال العقود الثلاثة الماضية من 170 كارثة طبيعية كبرى تراوحت بين الزلازل والانفجارات البركانية إلى الأعاصير والفيضانات المدمرة وأودت بحياة الآلاف وكبدت خسائر في الممتلكات والدخل بلغت قيمتها 140 بليون دولار أمريكي.

وقد اكتسح إعصار ساندي. وهو عاصفة هبت عام 2012 واشتهرت بأمواج المد البحري التي أدت إلى فيضانات في شمال شرق الولايات المتحدة. بلدان البحر الكاريبي أولاً مودياً بحياة 80 شخصاً ومتسبباً في أضرار بلغت قيمتها 2 بليون دولار في مختلف بلدان المنطقة. ففي الجمهورية وقبل ذلك بأربع سنوات اكتسح إعصارا غوستاف وآيك جزر البهاماس. وتوركس وكايكوس. وهايتي. والجمهورية الدومينيكية. وجامايكا. وكوبا مخلفين وراءهما الكثير من الضحايا وآلاف المشردين وخسائر اقتصادية لا تقل عن الضحايا وآلاه.

وكانت كوبا أكثر البلدان معاناة من إعصاري عام 2008 هذين. حيث دُمر 63000 منزل وأُجلي 3.1 مليون شخص من المناطق التي ضربتها العاصفة. ومع ذلك كانت حصيلة الضحايا في كوبا سبعة أشخاص -رغم أنها تظل مأساوية لمن تأثروا بها مباشرة- وهو رقم متدن للغاية بالنسبة لكارثة من هذا الحجم. وهي حقيقة لاحظها آخرون في المنطقة باعتبارها دليلاً آخر على قدرة كوبا على التأهب للكوارث.

وأصبحت الخسائر البشرية الناتجة عن الأعاصير نادرة نسبياً في كوبا, حتى عندما يهلك العشرات بسبب نفس العواصف في الجزر المجاورة لها. ويعود السبب في ذلك إلى حد كبير إلى شبكة مراكز إدارة الحد من المخاطر في كوبا وهي شبكة عمرها عقد من الزمن وتعطي الأولوية القصوى لرصد مواطن الضعف ومعالجتها. وتوفر هذه المراكز الدعم خلال مراحل الاستجابة والانتعاش حيث تعزز ثقافة الحد من مخاطر الكوارث من خلال التدريب وتزويد أفراد المجتمع المحلي بالمعلومات مع التركيز بصفة خاصة على أنظمة الإنذار المبكر في المجتمعات المحلية المعرضة للمخاطر.

ويجري حالياً تعديل النموذج الكوبي ليناسب أماكن أخرى في المنطقة. حيث أسهم البرنامج الإنمائي في كوبا ومبادرتنا لإدارة المخاطر في منطقة البحر الكاريبي في تعديل النموذج وتنفيذه في خمسة بلدان بمنطقة البحر الكاريبي. هي: جزر فيرجن البريطانية. والجمهورية الدومينيكية. وغيانا. وجامايكا. وترينيداد وتوباغو.

وجلبت مبادرة التعاون بين بلدان الجنوب هذه أخصائيين في إدارة الكوارث من هذه البلدان الخمسة إلى كوبا من أجل التعرف على المراكز وإقامة برامج مماثلة في بلدانهم. وذلك من خلال دورات وحلقات عمل وجولات دراسية. وقد تم إعداد المواد التدريبية ووثائق المنهجية والمبادئ التوجيهية الإجرائية من أجل التطبيق التجريبي. وعلاوة على ذلك.

سافر خبراء كوبيون إلى البلدان التي سيجري فيها التطبيق التجريبي لتقديم الدعم الفني وتبادل المعرفة بغرض تكييف نموذج الحد من المخاطر.

وتمتلك البلديات الخمسة التي يجري فيها التطبيق التجريبي اليوم مراكز خاصة بها لإدارة الحد من المخاطر وهي مراكز مجهزة بخرائط للمخاطر ونظم للإنذار المبكر وموظفين مدربين لمساعدة الحكومة المحلية على اتخاذ قرارات استنادا إلى معلومات بشأن الأخطار, وتكون بمثابة نماذح بالنسبة للمجتمعات المحلية الأخرى.

وفي منطقة سانت كاثرين في جنوب شرق جامايكا. تضم قرى الصيد المعرضة للأخطار اليوم أول مراكز من هذا النوع في البلد. ويقوم أخصائيون دُربوا في كوبا برسم خريطة للمناطق المعرضة للأخطار والعمل مع قيادات المجتمع المحلي بشأن التأهب للكوارث والحد من المخاطر.

ومن بين هؤلاء آيدا نورثوفر البالغة من العمر 78 عاماً. وهي من قيادات المجتمع المحلي المدربة في مجال التأهب للكوارث. وقد قالت بثقة "إننا لا نعلم متى سيحدث الإعصار التالي لكننا على أهبة الاستعداد". وأوضحت كيف تطلب إلى أفراد المجتمع المحلي إخلاء منازلهم إلى ملجأ مجاور عندما توجه إليها السلطات المحلية إشارة إنذار. وأكدت أيضاً على أن التدريب منحها دوراً جديداً ومهماً على مستوى المجتمع باعتبارها قيادية تحظى باحترام كبير.

إن تعزيز القدرات المحلية والمنعة ضد الكوارث هو استثمار سليم، ففضلاً عن حماية أرواح الناس. يوفر كل دولار يتم إنفاقه على الحد من المخاطر والتأهب للكوارث ما يُقدِّر بسبعة دولارات من تكاليف الانتعاش اللاحق لوقوع الكوارث.



متطوعو الأمم المتحدة

العمل التطوعي من أجل السلام والتنمية – في الميدان وعبر الإنترنت

يسهم برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تعزيز السلم والتنمية على المستوى العالمي من خلال أنشطة الدعوة والشراكات المبتكرة وحشد المتطوعين وتعميم روح التطوع في برمجة التنمية الوطنية. ويستند متطوعو الأمم المتحدة إلى خبراتهم ومهاراتهم ومواهبهم في دعم مختلف البرامج والمبادرات مدفوعين بالإحساس بواجب خدمة السلم والتنمية المستدامة والرؤية المشتركة.

وفي عام 2014. عمل 6325 منطوعاً من منطوعي الأمم المتحدة من أجل دفع عجلة السلام والتنمية في 121 بلداً في ظل ظروف صعبة في غالب الأحوال: إذ عمل 1871 منطوعاً منهم مع البرنامج الإنمائي فيما عمل 2604 منطوعاً مع إدارتي عمليات حفظ السلام والشؤون السياسية ومع بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وكان أكثر من أربعة أخماس المتطوعين من البلدان النامية. كما ساعد 10887 منطوعاً آخر بعثات الأمم المتحدة عن بعد من خلال برنامج الأمم المتحدة للعمل التطوعي على الإنترنت.

ويتميّز برنامج منطوعي الأمم المتحدة بأنه يحقق أثراً إنمائياً من خلال الجمع بين الأشخاص للانضواء تحت لواء المشاركة الدولية من خلال العمل التطوعي. وقد كان عام 2014 أول عام للإطار الاستراتيجي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة وهو إطار يستهدف البرنامج بموجبه إحداث أقصى حد من الأثر والنتائج على صعيد معالجة أشد قضايا التنمية إلحاحاً. وتتمحور جهود متطوعي الأمم المتحدة الأن حول خمس أولويات. هي: الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية: وزيادة قدرة المجتمع المحلي على التكيف من أجل الحد من الأخطار البيئية والكوارث: وبناء السلام: وتنمية قدرات الشباب والقدرات الوطنية: والابتكار والمعرفة.







مَنَعَة بعد الأزمة

إعصار هايان

إن من أعظم مقدرات برنامج متطوعي الأمم المتحدة هي قدرته على تعزيز موارد الأمم المتحدة في أوضاع الأزمات. فعلى سبيل المثال. بعد أن ضرب إعصار هايان الفلبين في تشرين الثاني /نوفمبر 2013. حشد البرنامج متطوعيه للمساعدة في جهود الانتعاش. وبعد انتهاء مرحلة الطوارئ الأولية. قدم متطوعون مختصون من متطوعي الأمم المتحدة مساعدة تقنية في مجال الحد من مخاطر الكوارث وتطوير سبل العيش ومعالجة النفايات. ومن مواقعهم البعيدة. دعم متطوعو الأمم المتحدة عبر الإنترنت جهود الانتعاش عن طريق الوسم الجغرافي عبر الإنترنت جهود الانتعاش عن طريق الوسم الجغرافي الرسائل من موقع تويتر ولصور المناطق التي ضربها الإعصار لتحديد احتياجات الناس العاجلة بدقة.

مكافحة وباء إيبولا

قدمت إسهامات متطوعي الأمم المتحدة لاحتواء وباء إيبولا في عام 2014 دليلاً آخر على قدرته الفريدة على دعم قدرات الاستجابة الطارئة للأمم المتحدة. وقد أطلق برنامج متطوعي الأمم المتحدة حملة تجنيد خاصة للنشر السريع للمتطوعين من الأطباء والممرضين وخبراء الصحة العامة وفنيي المختبرات ومديري الأزمات الميدانيين وخبراء التنسيق وجامعي البيانات وغيرهم من المختصين من أصحاب المهارات العالية. وقد دُرب هؤلاء المتطوعون على تقديم المساعدة المهنية الحاسمة في عدد من المهام الأساسية التي تشمل التوعية بتدابير مكافحة الأمراض. والتدريب على النظافة الصحية. وخدمات القبالة. كما تشمل توزيع الأغذية والصابون والكلور واللوازم الطبية.

وقد تمت تعبئة متطوعي الأمم المتحدة على جناح السرعة ليكونوا في الخط الأمامي لمواجهة الوباء في سيراليون وغينيا وليبريا وتقديم الدعم لأعمال التوعية

بمرض إيبولا وتدابير الوقاية منه والمساعدة في توزيع الأغذية والمستلزمات الطبية. كما وفر متطوعو الأمم المتحدة عدداً من المتطوعين لمكتب غانا التابع لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا. وقد نسق هذا المكتب استجابة الأمم المتحدة. وأنشأ برنامح متطوعي الأمم المتحدة وحدة ميدانية في مدينة أكرا لدعم عملية تجنيد المتطوعين المختصين للبعثة وتدريبهم وإدارتهم. وعمل مئات من متطوعي الأمم المتحدة عبر شبكة الإنترنت في الاستجابة الخاصة باحتواء تفشي وباء إيبولا من خلال المشاركة عن بعد برسم خريطة الانتشار الجغرافي للمرض وإنتاج خرائط للمناطق المتأثرة في سيراليون وليبريا وتحديث تلك الخرائط. كما أعد المتطوعون عبر الإنترنت رسومات بيانية بالمعلومات وملصقات ومنشورات ومواقع إلكترونية للتوعية بمرض وبليولا في مختلف أنحاء غرب أفريقيا.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تيسير التمويل الخاص والعام للفقراء

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هو منظمة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بولاية أساسية فريدة هي مساعدة أقل البلدان نمواً في سعيها لتحقيق نمو شامل للجميع.

يستخدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية موارده من المساعدات الإنمائية الرسمية لإتاحة وتوظيف الموارد العامة والخاصة المحلية. ويعمل على تعميم التمويل على الجميع عبر عدة أساليب من بينها التمويل الرقمي. بوصفه وسيلة رئيسية للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل للجميع؛ كما يُظهر أن إضفاء الطابع المحلي على التمويل خارج المدن الرئيسية من شأنه تسريع النمو في الاقتصادات المحلية. وتعزيز تطوير الهياكل الأساسية المستدامة والقادرة على التكيف مع تغير المناخ, وتمكين المجتمعات المحلية.

وقد سعى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى اختبار طرق لتيسير التمويل الخاص لمشاريع الهياكل الأساسية التي يمكن أن تترك أثراً تحولياً، فطوَّر مبادرة التمويل المحلي. وهي برنامج عالمي تدعمه الوكالة السويدية للتنمية الدولية. في السنغال وبنن وبنغلاديش.

وتسعى مبادرة التمويل المحلي إلى تحديد مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم في مجال الهياكل الأساسية والتي يُحتمل أن تؤدي إلى أثر تحوّلي محلي كبير من قبيل طرق الوصول. والجسور. ومراكز النقل. ومصانع معالجة المنتجات الزراعية. والمحطات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية. والتي تقع خارج نطاق اهتمام المستثمرين والمصارف الإنمائية والمحلية. ويعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وتزويد تلك المشاريع بمصادر ائتمان محسنة وموجهة. واستراتيجيات للحد من المخاطر وتدخلات لبناء القدرات. ويساعد على إعدادها للاستثمار الخاص. وهذا يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين من خلال الحد من مخاطر الاستثمار المفترضة في الاقتصاد المحلي. ويستقطب رأس المال الخاص المحلي وغير المحلي. كما يحفّز على إقامة علاقات بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة المحلية. ويبني قدرات دائمة في المجالين الخاص والعام وفي القطاع المصرفي من أجل تحقيق تأثيرات مضاعفة للاستثمار في الاقتصاد المحلي.







هياكل أساسية في تنزانيا وأوغندا

في عام 2014. أنجزت مبادرة التمويل المحلي صفقتها الأولى بتعبئة 2.6 مليون دولار من مستثمر خاص لإنشاء مستودع للجمارك ومخزن ومرآب للشاحنات اشتدت الحاجة إليها في جماعة محلية حدودية في أوغندا، وفي تنزانيا، وفرت المبادرة تمويلاً أساسياً بقيمة 250000 دولار ومساعدة فنية دعماً للتكاليف النهائية للمعاملات لتمويل ثلاثة مشاريع لإنتاج الطاقة الكهرمائية. مما أتاح توفير موارد محلية بقيمة 15 مليون دولار من المصارف المحلية في عام 2015. وستستفيد من هذا المشروع آلاف العائلات.

ويستخدم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أيضاً خدمات مالية مكيّفة لإظهار الكيفية التي يمكن بها للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد في تيسير التمويل العام والخاص من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع.

ولخدمات التمويل البالغ الصغر القائم على المدخرات أثر قوي على تحسين القدرة على التكيف للأسر المعيشية الفقيرة وعلى سبل عيشها. ويدعم صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية أكثر من 100 مقدم للخدمات المالية الخاصة في جميع أنحاء العالم بغية تعبئة المدخرات المحلية "وإخراجها من مكانزها" بهدف توظيفها في النظام المالي الرسمي. وتوفير حماية أكبر للأسر المعيشية. وتحويل "رأس المال الراكد" إلى مصدر حيوي لإعادة الاستثمار في الاقتصاد.

ولغاية عام 2014. كان مقدمو الخدمات المالية المدعومون من صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية قد ضاعفوا ودائعهم من 823 مليون دولار إلى أكثر من 1.6 بليون دولار مما أتاح للفقراء مكاناً آمناً للادخار، ووفر مصادر جديدة للائتمان للمشاريع التجارية الصغيرة المحلية.

مايكروليد

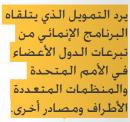
يوفر برنامج مايكروليد الذي يديره صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية نموذجاً ممتازاً آخر للكيفية التي يوظف بها الصندوق التمويل الذي يقدمه من أجل تحفيز رأس المال الخاص والمدخرات المحلية: فبدءاً من مساهمة أولية بقيمة 6.8 ملايين دولار قدمها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. تمكن الصندوق من تعبئة 20 مليون دولار إضافية لبرنامج مايكروليد من مؤسسة بيل ومليندا غيتس. واستُتمرت هذه الأموال لاحقاً في شركات محلية للخدمات المالية ساهمت بمبلغ إضافي قدره 100 مليون دولار من رأس مالها في تطوير منتجات. وخلال خمس سنوات. تمكن مقدمو الخدمات هؤلاء من استقطاب أكثر من 645 مليون دولار من مليون مودع محلي. مما خلق مصدرا جديداً كبيراً لرأس المال الاستثماري المحلي.

وقد بلغ 'برنامج توسيع مايكروليد' الذي تدعمه مؤسسة ماستركارد منتصف مرحلة تنفيذه. وهو يعمل مع طائفة من مقدمي الخدمات المالية كي يشمل بخدمات الادخار وغيرها من الخدمات المالية 1.3 مليون زبون إضافي. ويتوسع في الوقت نفسه ليشمل المناطق الريفية بمنتجات يقدمها بأسعار معقولة واستناداً إلى الطلب.





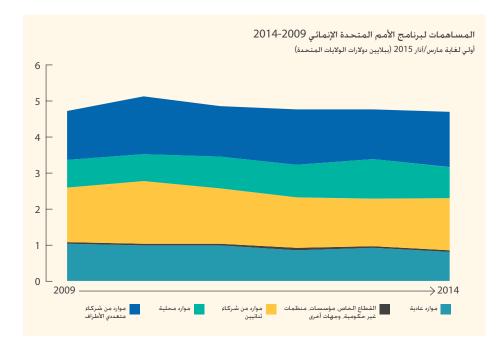
موراد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

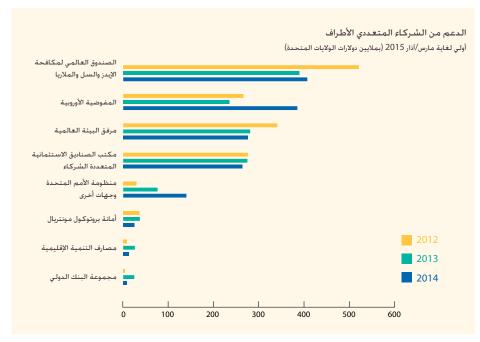


ويتم توفير هذه المساهمات إما في إطار موارد أساسية التي يشار إليها عادة باسم الموارد العادية. أو كموارد أخرى مخصصة لأغراض محددة.

وفي عام 2014. ساهم ستة وخمسون بلداً بما مجموعه 793 مليون دولار في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي مقارنة بما مجموعه 896 مليون دولار في عام 2013. وبلغت الهبات الإضافية لمشاريع وبلدان محددة 3.8 بلايين دولار في عام 2014. وهو مستوى الدعم نفسه الذي تلقاه البرنامج الإنمائي في هذه الفئة في عام 2013. وساهمت الحكومات بمبلغ حين بليون دولار لأغراض محددة في عام 2014. في حين بلغت قيمة الهبات الأخرى من المصادر المتعددة الأطراف 1.5 بليون دولار.

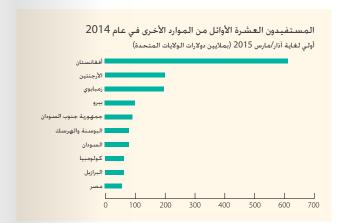
والتنمية عملية طويل الأجل تنطلب تركيزاً استراتيجياً واضحاً والقدرة على التصدي للأزمات الحالية وما يستجد من تحديات وفرص. وفي غمرة البيئة الإنمائية الحالية المتغيرة بسرعة. يواصل البرنامج الإنمائي العمل على توسيع قاعدة موارده وتنويعها من أجل تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2014-2017 وتعزيز خدماته وشراكاته الإنمائية.





المساهمون العشرة الأوائل في الموارد المحلية في عام 2014 أولي للعابة أ ذار/مارس 2015 (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

البرازيل
البرازيل
مصر
عورهبيا
السلفادور
السلفادور
المحلية العربة
المامكة العربة
الماكة العربة
الماكة العربة



مساهمات عام 2014 أولى لغاية نيسان/أبريل 2015 (بدولارات الولايات المتحدة)

الشركاء - مرتبون حسب المساهمات الإجمالية	أساسية	أخرى	الإجمالي
الولايات المتحدة	80,981,100	415,737,225	496,718,325
اليابان	80,472,261	299,588,287	380,060,548
النرويج	112,211,221	87,494,813	199,706,034
الأرجنتين	0	197,867,537	197,867,537
المملكة المتحدة	90,323,920	92,362,338	182,686,259
السويد	72,903,397	84,515,606	157,419,003
ألمانيا	29,108,235	114,081,025	143,189,261
سويسرا	63,474,388	50,425,093	113,899,480
هولندا	36,764,706	66,157,182	102,921,887
الدانمرك	60,142,154	32,338,382	92,480,537
بيرو	0	86,904,326	86,904,326
البرازيل	0	59,836,427	59,836,427
كندا *	35,573,123	20,701,241	56,274,364
فنزويلا	0	53,160,145	53,160,145
فنلندا	30,261,348	22,554,179	52,815,527
مصر	0	47,625,252	47,625,252
كولومبيا	0	44,175,912	44,175,912
أستراليا **	18,057,922	24,624,390	42,682,312
السلفادور	0	35,181,012	35,181,012
المملكة العربية السعودية	2,000,000	29,573,154	31,573,154
بلجيكا	23,661,270	3,507,548	27,168,818
جمهورية كوريا	6,384,000	16,366,373	22,750,373
باراغواي	0	21,705,268	21,705,268
لبنان	0	20,878,059	20,878,059
فرنسا	18,569,464	1,562,232	20,131,696
الكويت	570,000	18,827,989	19,397,989
الصين	3,800,000	14,261,606	18,061,606
آيرلندا	11,691,884	3,697,312	15,389,197
بنما	148,740	15,114,019	15,262,759
الهند *	4,300,722	10,022,551	14,323,274

^{*} مساهمات كندا والهند للموارد العادية للعام 2014 استُلمت في عام 2015

^{**} لا تتضمن مساهمة أستراليا بقيمة 18154657 دولار للموارد العادية استُلمت في عام 2014 وكانت مخصصة لعام 2013



الموارد الأساسية

المساهمون الثلاثون الأوئل في الموارد الأساسية (بدولارات الولايات المتحدة)

الدعم الأساسي: الركن المركزي للبرنامج الإنمائي

يشرف البرنامج الإنمائي. بوصفه الوكالة الإنمائية القائدة في الأمم المتحدة. على حافظة تبلغ قيمتها قرابة 4 بلايين دولار من المبادرات الممولة والمخصصة. بدءا بالشراكات مع مرفق البيئة العالمية والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. إلى المشاريع التي تركز على موضوعات محددة وبلدان محددة. والصناديق الاستئمانية التي يديرها البرنامج الإنمائي نيابة عن المجتمع الدولي.

بيد أن الدعم 'الأساسي' العادي والمستمر من البلدان الشريكة – والذي بلغت قيمته الإجمالية 793 مليون دولار في عام 2014 – هو ما يجعل جميع هذه المبادرات الأخرى أمراً ممكناً. وهو أمر حاسم لقدرة البرنامج الإنمائي على التصدي للحالات الطارئة في مجال التنمية. ومكّنت المساهمات الأساسية البرنامج الإنمائي من التصدي فوراً لوباء إيبولا في عام 2014. إذ أرسل مهنيين مدربين ووفر الدعمِّ الإداري الأساسي. كما ساعدت هذه الأموال الأساسية البرنامج الإنمائي على إيصال المساعدات التي يحتاجها اللاجئون السوريون بشدة في البلدان المستفيدة من البرنامج.

وتتوقف هذه التدخلات الطارئة بدورها على تعاون البرنامج الإنمائي المستمر مع الشركاء الوطنيين في البلدان المستفيدة من البرنامج. بما في ذلك دوره المهم كمنسق لجميع عمليات الأمم المتحدة في معظم العالم النامي. وهذا أيضاً يُموَّل من الدعم الأساسي، الذي يغطى 75 بالمائة من التكاليف التشغيلية لمنظومة المنسقين المقيمين التابعة للأمم المتحدة، والتي توفر القيادة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية برمتها على المستوى

وفي عام 2014. وُجِه 90 بالمائة من موارد البرنامج الإنمائي الأساسية إلى بلدان منخفضة الدخل – وجلب كل دولار من الميزانية الأساسية للبرنامج الإنمائي في هذه البلدان خمسة دولارات إضافية من المساعدات الإنمائية من مصادر إضافية. وفي حين لم يُنفق إلا عشرة بالمائة من موارد البرنامج الإنمائي الأساسية في بلدان متوسطة الدخل، فإن كل دولار منها ساعد على جلب 25 دولاراً إضافياً لاستخدامها في التنمية المحلية في بلدان

وتتيح الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي أيضاً الوفاء بالتزاماته وفقا لأعلى معايير مراقبة الجودة وإجراءات الإبلاغ العامة المفصلة والصارمة في كل مشاريعه وشؤونه المالية. وذلك على الصعيدين المحلى والدولي. والأمر الأهم هو أن هذا التمويل العادي هو ما يجعل البرنامج الإنمائي شريكاً موثوقاً به وفاعلا في جميع البلدان المستفيدة من البرنامج. في كل يوم وكل سنة. ولا يسعنا في البرنامج الإنمائي إلا أن نعرب جميعا عن مشاعر الامتنان لشركائنا الأساسيين على ثقتهم ودعمهم المستمريّن.

1	النرويج	112,211,221
2	المملكة المتحدة	90,323,920
3	الولايات المتحدة الأمريكية	80,981,100
4	اليابان	80,472,261
5	السويد	72,903,397
6	سويسرا	63,474,388
7	الدانمرك	60,142,154
8	هولندا	36,764,706
9	كندا *	35,573,123
10	فنلندا	30,261,348
11	ألمانيا	29,108,235
12	بلجيكا	23,661,270
13	فرنسا	18,569,464
14	أستراليا **	18,057,922
15	أيرلندا	11,691,884
16	نيوزيلندا	6,552,007
17	جمهورية كوريا	6,384,000
18	إيطاليا	4,447,268
19	الهند *	4,300,722
20	الصين	3,800,000
21	لكسمبرغ	3,605,442
22	تركيا	3,000,000
23	النمسا	2,149,660
24	المملكة العربية السعودية	2,000,000
25	الاتحاد الروسي	1,100,000
26	تايلاند	865,112
27	الكويت	570,000
28	العراق	500,000
29	بنغلاديش	400,000
30	الإمارات العربية المتحدة	324,000
	مساهمات للموارد العادية استُلمت في لسنوات سابقة:	عام 2014 وكانت مخصصة
	اسبانيا	2,758,621
	إهجانيا ماليزيا	770.000
	بدنيرت	// 0.000

^{*} مساهمات كننا والهند للعام 2014 استُلمت في عام 2015. ** لا تتضمن مساهمة أستراليا بقيمة 18154657 دولار للموارد الغابية استُلمت في عام 2014 وكانت مخصصة

"ثمة التزام على عاتقنا بحماية كوكبنا من أجل أجيال المستقبل وصون المكتسبات الإنمائية الحالية التي تحققت بعد جهد جهيد."

— هيلين كلارك مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 1: ديلان لوثيان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 2: سيلفيا جونت/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صفحة 4: تشانسوك لاي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمبوديا صفحة 5: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البيرو صفحة 7: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 9: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المغرب صفحة 11: نيكولاس دوليت/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 13: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غوانيمالا صفحة 15: ديلان لوثيان/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 16: جيه. سي. مكلوين/ صور الأمم المتحدة صفحة 17: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي غانا صفحة 19: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السودان صفحة 1-20: أوليفر تشاسوت/ الأمم المتحدة صفحة 20-2: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني صفحة 23: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 24: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 25-1: أر. في. ميترا/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة 22-25: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمبوديا

صفحة 27: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 28-1: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 28-2: أندريا ماردار

صفحة 29: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوروبا وآسيا الوسطي صفحة 31: يروغ ساينز/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 1-32: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجمهورية

الدومينيكية

صفحة 22-32: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هايتي صفحة 33: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كولومبيا

صفحة 35: كارولينا أزفيدو/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 37: أربسلات كانازاروف/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صفحة 39: صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الغلاف: مشروع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة بحيرات بريسبا في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقاً. بالاشتراك مع الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والسلطات المحلية. ويسعى المشروع إلى تشجيع ممارسات الزراعة المستدامة. الصورة: ليوبو ستيفانوف/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مكتب العلاقات الخارجية والتوعية One United Nations Plaza New York, NY 10017, USA هاتف: 5300 906 (212) 1

المكتب التمثيلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واشنطن العاصمة 1775 K Street, NW, Suite 420 Washington, DC 20036, USA هاتف: 9130 (202) 1

المكتب التمثيلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Palais des Nations CH-1211 Genève 10, Switzerland هاتف: 8536 917 (41-22)

المكتب التمثيلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى بروكسيل 14 Rue Montoyer B-1000

> Bruxelles, Belgium هاتف: 4620 505 (2-32)

المكتب التمثيلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فى كوبنهاغن UN City, Marmorvej 51,

2100 Copenhagen Ø, Denmark.

هاتف: 5000 33 45 (45)

المكتب التمثيلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **UN House 8F** 5-53-70 Jingumae Shibuya-ku Tokyo 150-0001, Japan هاتف: 4751 5467 (813)

مركز الخدمات الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأفريقيا Main Bole Road. Olympia roundabout, DRC Street PO Box 60130 Addis Ababa, Ethiopia هاتف: 170707 115 (251)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 11 شارع أبو بكر السيراجي

شمال عبدون. عمان 11183. الأردن

المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي **United Nations Service Building** 3rd floor, Rajdamnern Nok Avenue Bangkok 10200, Thailand هاتف: 9100 2304 (66) – رقم فرعى: 2

(المكتب المتعدد البلدان في فيجي) c/o UNDP Private Mail Bag Suva, Fiji هاتف: 0399 330 (679)

مركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لمنطقة المحيط الهادئ

المركز الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة (المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسطنبول) Key Plaza, Abide-i Hürriyet Cd. İstiklal Sk. No 11, Şişli, 34381 Istanbul, Turkey هاتف: 2206 288 (90 850)

المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي Casa de las Naciones Unidas Panamá

Clayton, Ciudad del Saber Edificios 128 y 129 Apartado Postal 0816-1914 Panamá, República de Panamá ماتف: 4500 (507)

> إصدار مكتب العلاقات الخارجية والتوعية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

> > الكاتب: بيل أورم التصميم: شركة MBLM الطباعة: GSB Digital

FSC

تمت الطباعة على ورق غير ضار بالبيئة وبأحبار مصنوعة من الخضروات. المادة المطبوعة قابلة لإعادة الاستعمال.

> © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حزيران/يونيو 2015



www.facebook.com/undp www.twitter.com/undp www.youtube.com/undp



شعوب متمكنة. أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي One United Nations Plaza New York, NY 10017

www.undp.org